الفصل الثاني

وجوه الرفع

تمهيد

قال الخليل : " وَالرَّفْع أحد وَعِشْرُونَ وَجهاً : الْفَاعِل وَمَا لم يذكر فَاعله والمبتدأ وَخَبره وَاسم كَانَ وَأَخَوَاتهَا وَخبر إِنّ وَمَا بعد مذ والنّداء الْمُفْرد وَخبر الصّفة وفقدان النّاصب وَالْحمل على الْموضع وَالْبَيِّنَة والحكاية وَالتَّحْقِيق وَخبر الَّذِي وَمن وَمَا وَحَتَّى إِذا كَانَ الْفِعْل وَاقعا وَالْقسَم وَالصرْف وَالْفِعْل المستأنف وشكل النَّفْي وَالرَّفْع بهل وَأَخَوَاتهَا ، وعلامة الرّفْع سِتَّة أَشْيَاء الضّمة وَالْوَاو والفتحة وَالألف وَالنُّون والسكون ، فالضم : عبدُالله وَزيد ، وَالْوَاو : أَخُوك وَأَبُوك والفتحة : عبدا الله فِي الاثْنَيْنِ وَالألف فِي قَوْلهم : الزيدان والعمران وَالنُّون فِي يقومان ويقومون ، والسكون فِي يَرْمِي وَيَقْضِي ويغزو ويخشى "[1] .

وتعدّ المرفوعات بابًا من الأبواب المهمّة في النّحو العربي ، وتتدرجُ تحت هذا الباب مباحثُ نحويّة متعدّدة ويُعرّفها الجرجاني بقوله : " المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية "[3] .

وذكرَ ابنُ هشام أنّ باب المرفوعات عشرة وتُعدُّ المرفوعات عمدة الكلام ، كالفاعل والمبتدأ والخبر [4] .

1- يُنظر جُمل الخليل في النحو : 115.
2- كتاب التّعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، 1405 هـ ، ط 1: 268 .
3- شرح شذور الذهب لابن هشام : 1 / 330 .

المبحث الأوّل

ما ورد من الشواهد مرفوعاً على الأصل

تمـهيد

1–اسم كان وأخواتها

2– الرّفع بخبر إنّ

3–الرفع بـ(مذ)

4– النّداء المفرد

5–الرّفع بخبر الصفة

مبحث اسم كان وأخواتها

واستشهد الخليل بقول الطرماح :

فإنّي لآتيكُم بشُكْريَ ما مَضى * من العرف واستيجابَ ما كان في غَدِ** [1]

ورواية البيت الأخرى :

وإنّي لآتيكم تَشَكُّرَ ما مَضى * من الأَمْر واستيجابَ ما كان في غَدِ** [2]

والشاهد قوله : (ما كان في غد) حيثُ جاءت كان بمعنى (يكون) لأنّ غدا لم يأت وهذا ما ذهب إليه الخليل [3] ، وهذا ما يراه الفرّاء إذ يقول : " يريد به المستقبل: لذلك قال (كان فِي غد) ولو كان ماضيا لقال: ما كان فِي أمس، ولم يجز ما كان فِي غد" [4]. واستشهد الخليلُ كذلك بقول الشّاعر :

إذا ما الَمرْءُ كانَ أبوه عَبْسٌ * فَحسْبُك ما تريد من الكَلامَ** [5]

الشاهد فيه عند السيرافي : أنّهُ أضمر في (كان) اسمها ، ورفع (أبوه) بالابتداءْ و (عبس) خبره والجملة في موضع خبر (كان). ويجوز أن يكون (أبوه) رفعا بـ(كان) وينصب (عبسًا) خبر كان ، ويجوز أن يكون مرفوعاً بـ (كان) مقدّرة بعد (ما) و (كان) التي هي ظاهرة ، تفسيرها ، بينما نجد الخليلُ **يرى أنّ** رفعَ (الأبُ) في البيت السّابق كان على الابْتِدَاء ، (وَعَبس) خَبره وَلم يعبأ بعمل(كَانَ) في الجملة [6].

ومن شواهد الخليل في هذا الباب أيضاً قول السّلولي :

1- البيت من الطويل للحكم بن حكيم الطرماح ولقبه : أبو نفر . يُنظر المعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 2 / 416 .

2- يُنظر الخصائص لابن جني : 3 / 331 – 332 والهمع للسّيوطي : 1 / 44 .

3- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب 1 / 278 ، والجمل في النحو للخليل : 119 .

4- معاني القرآن للفراء : 1 / 244

5- البيت من الوافر لرجل من بني عبس . يُنظر المعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 7 / 302.

6- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 192 ، والجمل في النحو للخليل : 119 .

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ : شامِتٌ * وآخَرُ مُثْنِ بالّذي كنتُ أصْنَعُ** [1]

والشاهد: أنّه أضمر في (كان)، ولولا الإضمار، لقال: صنفين، كأنّه قال: إذا متّ كان الأمر والحديث، ثم قال: الناس صنفان [2] .

وقد روى الخليلُ قولَ الشّاعرِ بالرّفع ورأى أنّ من العرب من يرفع بـ(كان) الاسم والخبر وتقدير البيت عنده : الأمر والقضية للنّاس صنفان [3] .

وبيّن سيبويه أنّ باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنَّ [4].

كما استشهد الخليل بقول هشام بن عقبة :

هي الشَّفاءُ لِدَائي لو ظَفِرْتُ بها * وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْذولُ**[5]

الشاهدَ فيه : جعل في (ليس) ضمير الأمر والشّأن ، والجملة التي بعده في موضع خبره ، و(شفاء الداء) مبتدأ و(مبذول) خبره (ومنها) في صلة (مبذول) أصله: وليس شفاء الداء مبذول منها [6] ، وجوّز الأنباري أن يكون في ليس مجهول ويجوز أن يكون ليس في معنى ما ، والشفاء رفع بمبذول، ومبذول به [7].

ومن شواهد الخليل في هذه المسألة أيضاً قول أبي الأسود الدّؤلي :

فإنْ لم يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ * أَخُوها غَذَتهُ أُمهُ بِلِبَانِهَا**[8]

والشاهد فيه قوله : (يكنها أو تكنه) حيث جاء بخبر تكن ضميرًا متصلاً، والقياس أن يكون خبرها ضميرًا منفصلاً [9].

1- البيت من الطويل يُنسب للعجير السلولي . يُنظر المعجم المفصّل لإميل بديع يعقوب : 4 / 345 .
2- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 2 / 91 .
3- يُنظر الجمل في النّحو للخليل : 120 .
4- الكتاب : 1 / 69 .
5- البيت من البسيط يُنسب لهشام بن عقبة . يُنظر المعجم المفصّل لإميل بديع يعقوب : 6 / 301 .
6-يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 279 .
7- يُنظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري : 474 .
8-هذا البيت من الطويل وهو منسوب لأبي الأسود الدّؤلي . يُنظر المعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 8 / 148 .
9- يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 2 / 325 .

وأوضح ابنُ السرّاج أنّ خبر (كان) إذا كنّيت عنه جاز أن يأتيَ منفصلاً ومتصلاً ولكنّ الأصل أن يكون منفصلاً إذ كان أصله خبر مبتدأ تقول : كنت إياه وكان إياي هذا الوجه ، وحقه الانفصال ويجوز كأنني وكنته كضربني وضربته ، لأنّها متصرّفة تصرّف الفعل فالأول استُحسن للمعنى ، والثاني لتقديم اللفظ [1] .

كما استشهد الخليل كذلك بقول القطامي :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا * وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا** [2]

والشاهد في البيت أنّ اسم (يك) نكرة ، وخبرها معرفة ؛ للضرورة الشعريّة وهو مذهب ابن مالك في بابي إنّ ، وكان. وقال بعضهم : الخبر محذوف ، تقديره في البيت : (ولا يك) موقف موقف الوداع [3] .

وبيّن ابنُ جني أنه عند اجتماع معرفة ونكرة في الكلام ، جعلت اسم كان المعرفة وخبرها النّكرة ، مثل : كان عمرو كريمًا ، ولا يجوز: كان كريم عمرا إلا في الضرورة الشّعريّة [4] ، أما الفارسي فيرى أنّه إذا اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيهما شئت الاسم تقول : كان أخوك زيدًا ، وكان زيد أخاك [5].

ووافق ابنُ يعيش ابنَ جني فيما ذهب إليه من أنّه إذا اجتمع معرفة ونكرة، فالذي يُجْعَل اسم "كانَ" المعرفةُ ؛ لأنّ المعنى على ذلك ؛ لأنّه بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: "كان زيدٌ قائمًا"، فـ"قائمٌ" هنا خبرٌ عن الاسم الذي هو "زيد"، كما كان في الابتداء كذلك [6].

1- يُنظر الأصول في النّحو لابن السرّاج : 1 / 91 .
2- البيت من الوافر وهو للقطامي واسمه عمير بن شبيم . يُنظر المعجم المفصّل لإميل يعقوب : 4 / 187.
3- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 2 / 80 .
4- يُنظر اللمع في العربية لابن جني : 37 .
5- يُنظر الإيضاح العضدي للفارسي : 99 .
6- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 4 / 340 .

واستشهد الخليل أيضاً بقول العامري :

فإنّكَ لا تُبالي بعد حَوْلٍ * أَظَبْيٌ كان أُمك أم حِمارُ**[1]

والشاهد فيه : جعلُ اسمِ (كان) نكرةً ، والخبرِ معرفة ؛ لأنّها أفعالٌ مشبّهة بالأفعال الحقيقيّة، وفي الأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة ، والمفعول معرفة فأُجريت هذه الأفعال مجراها في ذلك عند الاضطرار[2].

وذكر ابنُ هشام أنهُ إذا اجتمعت نكرة ومَعْرفة ، فالأصل أن تكون المعرفةُ الاسم والنكرة الخبر ، وقد يُعكس في الضرورة كما في البيت الشّاهد[3] .

وقد بيّن السيوطي أنّ هذا البيت أشكل على كثيرين فقالوا: إنّما أخبر عن معرفة بمعرفة إذ اسم كان ضمير، وأجيب بأنّه لا ضمير في كان بل ظبي اسمها قُدّم للضرورة ، وكان الأصل أظبيا كان أمّك ؟ بنصب الظبي ورفع الأم ، ثم عكس الإعراب وترك الظبي في موضعه ؛ لأنّه خبر في المعنى ، وإن كان مرفوعا ورفع (حمار) ؛ لأنّه تابع ، وقيل: ليس ظبي اسمًا لِكانَ المذكورة بل لِكانَ مذكورة تُفسّرها المذكورة ، والتقدير: أكان ظبي أمك ؟ [4]. كما استشهد الخليلُ بقول ابن الأسلت :

أَلاّ مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عنّي * أظبٌ كان ذلك أَمْ جُنونُ** [5]

وهناك روايتان أُخريان لعجُز البيت تختلفان عمّا أوردهُ الخليلُ في الجمل وهما قوله :

***** أَسِحْرٌ كَانَ طِبكَ أَمْ جُنُوْنُ**

*****أظبٌ كان داءك أم جنون**[6]

1- البيت من الوافر منسوب لثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري ، ولخداش بن زهير . يُنظر شرح الرّضي على الكافية للرّضي الأستراباذي : 3 / 235 ، والمعجم المفصّل لإميل بديع يعقوب : 3 / 206 .

2- شرح المفصل لابن يعيش : 4 / 341 .

3- يُنظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام : 1 / 272 .

4- يُنظر شرح شواهد المغني لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان ، مذيل وتعليقات : الشيخ محمد محمود الشنقيطي ، لجنة التراث العربي ، 1386 هـ - 1966 م ، بلا رقم طبعة : 2 / 919 .

5- البيت من الوافر لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري الخزرجي . يُنظر المفصّل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 8 / 127 ، والجمل في النحو للخليل : 121 .

6- يُنظر المصدر السّابق ، الصفحة نفسها ، و شرح الشواهد الشعرية لمحمد شرّاب : 3 / 266 .

والشاهد فيه : (كان ذلك أم جنون) على أنّه يصح في بابي كان ، وإنّ الإخبار بمعرفة عن نكرة [1] .

ذكر سيبويه أنّهُ لا يُبدأ بما يكون فيه اللبسُ وهو النّكرة ، فكرهوا أن يَبْدَؤوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبسُ ، وقد يجوزُ في الشّعر وفي ضعْفٍ من الكلام حَمَلَهم على ذلك أنّه فِعْلٌ بمنزلة ضَرَبَ [2] .

ومن شواهد الخليل في جُملِه كذلك قول حسّان :

كأنَّ سلافةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ * يَكُونُ مزاجَهَا عَسلٌ ومَاءُ**[3]

ووردت روايتان أخريان لصدر البيت وهما قوله :

كأَنّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسِ ***

كأنَّ خبيئَةً من بيت رأْسٍ ***[4]

والشاهد في البيت عند السيرافي إنّه جعل (مزاجها) وهو معرفة خبر يكون[5].

وقد أوضح المبرّد أنّ الشّعراء يضطرون فيجعلون الاسمَ نكرةً والخبرَ معرفةً والذي حملهم على ذلك معرفتهم أنّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيءٍ واحدٍ كما في قول حسّان بن ثابت [6] .

وهو ما أكّد عليه ابنُ السرّاج فبيّن أنّ الشّاعر جعل من العسل اسمًا لكان رغم إنّه نكرة ومزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ومع ذلك فإنّما حسن هذا عند قائله أنّ (عسلاً وماءً) نوعان وليسا كسائر النّكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو : تمرة وجوزة [7] .

1- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 3 / 266 .
2- يُنظر الكتاب : 1 / 48 .
3- البيت من الوافر لحسّان بن ثابت قاله قبل تحريم الخمر . يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 76 .
4- يُنظر معاني القرآن للفرّاء : 3 / 215 ، والمقتضب للمبرّد : 4 / 91 .
5- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 39 .
6- يُنظر المقتضب للمبرّد : 4 / 91 .
7- يُنظر الأصول في النّحو لابن السّرّاج : 1 / 67 .

ويرى ابنُ هشام الأنصاري أنّهُ منْ نصبَ المزاجَ فجعل المعرفةَ الخبر والنّكرة الاسم ، والأوْلَى رفعُ المزاج ونصب العسل ، وقد رُوي كذلك ارتفاع ماء بتقدير : وخالطها ماءٌ ويُروى برفعهن على إضمار الشّأن [1] .

وذكر السيوطي أنّه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ فالمعرفة هي الاسم والنّكرة تكون الخبر ولا يُعكس هذا الأمرُ إلا في الشعر وهذا مذهب الجمهور[2] .

كما استشهد الخليل أيضاً بقول الفرزدق :

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغِةِ إِذ هَجا * تَمِيماً بجَوْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرُ** [3]

والشّاهد : " في "كان" ضمير "سكران"، وهو نكرة ، وقد أخبر عنه بابن المراغة وهو معرفة والجائز في الكلام: أسكران كان ابن المراغة، بنصب "سكران" خبرًا ورفع "ابن المراغة" اسمًا " [4] .

قال سيبويه : " وأكثرُهم يَنْصِبُ السّكرانَ ويَرْفع الآخِر على قطعٍ وابتداءٍ ، وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار أيُّهما ما جعلتَه فاعلا رفعتَه ونصبتَ " [5].

وعند ابن جني تقدير المسألة : أكان سكران ابن المراغة ، فلما حذف الفعل الرافع فسّره بالثاني فقال : كان ابن المراغة و(ابن المراغة) هذا الظاهر خبر(كان) الظاهرة ، وخبر(كان) المضمرة محذوف معها لأنّ ؛ (كان) الثانية دلّت على الأولى وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف[6] .

1- يُنظر مُغني اللبيب لابن هشام : 911 .
2- يُنظر الهمع للسيوطي : 1 / 435 .
3- البيت من الطويل للفرزدق . يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 457 .
4- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي : 4 / 192 .
5- الكتاب : 1 / 49 .
6- يُنظر الخصائص لابن جني : 2/ 375 .

كما استشهد الخليل في هذا المبحث كذلك بقول الفرزدق :

فأصْبَحَ في حَيْثُ الْتَقَيْنَاَ شَرِيدُهُم ***طَلِيقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومُزْعَفُ [1]

والشاهد في البيت قوله : (طليق إلى آخر البيت) على أنّه يجوز القطع إلى الرّفع في خبر النواسخ ، فإنّ (أصبح) من أخوات كان ، و(شريدهم) اسمها ، و (طليق) وما بعده كان في الأصل منصوبًا على أنّه خبر (أصبح) فقطع عن الخبرية ، ورُفع على أنّه مبتدأ، وخبره محذوف ، أي: منهم طليق، ومنهم مكتوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف [2] .

وذكر الفارسي أنّ قوله: طليق ومكتوف اليدين طليق مع المبتدأ المضمر قبله في موضع نصب ؛ لوقوعه خبرًا لأصبح، والظرف على هذا التقدير مُلغى ، أعني قوله : في حيث التقينا [3] .

ويرى أبو حيّان أنّ التقدير عنده : أحدُهم (طليقٌ) ، والآخر (مكتوف اليدين) والآخر (مُزْعف) ، أو: مِنْهم طليقٌ، ومنهم مكتوفُ اليدين، ومنهم مُزْعف والمعروف أنّ حيثُ ظرفٌ لا يتصرّف ، فلا يكون فاعلاً ولا مبتدأ ولا مفعولاً به وجرّه بـ(مِنْ) كثير وبـ(في) شاذ [4] .

كما استشهد الخليل بقول السّلولي :

فلا تَجعلي ضَيْفَيَّ ضَيفٌ مُقَرَّبٌ ***وآخَرَ مَعْزولٌ عَنِ الْبَيْتِ جَانِبٌ [5]

الشاهد فيه إنّه قال: (ضيف مقرب وآخر معزول) ولم يبدل من (ضيفي)، ورفع وقدّر الكلام تقدير جملة. كأنّه قال: أحدهما ضيف مقرب ، والآخر معزول عن البيت جانب [6] .

1- البيت من الطويل للفرزدق . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 5 / 50 .
2- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 2 / 145 .
3- يُنظر التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي : 1 / 226 .
4- يُنظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي : 4 / 249 .
5- البيت من الطويل للعجير السلولي . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب : 1 / 263 .
6- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 373 .

وهذا رأي الخليل كذلك بقوله : كأنّه قال : لا تجعلي ضيفي أحدهما ضيف مُقرّب ، وآخر معزول " [1]

فيجوز القطع إلى الرّفع في خبر نواسخ الابتداء ، كما في البيت الشّاهد أي : منهما ضيفٌ مقرّبٌ ، ومنها آخرُ معزول[2] .

ومن شواهد الخليل الشّعريّة كذلك قول الرّبيع بن ضبع :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي * فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ** [3]

الشاهد في بيت الفزاري : مجيء (كان) في هذا الموضع تامة بمعنى حدث [4].

فهي هنا دالةٌ على الحدث وبذلك تستغني عن الخبر المنصوب .

" وتتمُّ كان بأنْ يُراد بها معنى ثبت ، وثبوت كل شيء بحسبه، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شيء معه. وتارة يعبّر عنه بحَدَث " [5].

ويؤكّد السيوطي على أنّ (كان) عندما تُستعملُ تامةً تكتفي بالمرفوع وتكون بمعنى ثبت وحدث [6] .ومن مواضع استعمال كان أيضاً استشهد الخليل ببيت مقّاس العائذي : **فِدّى لبنْى ذُهْلِ بن شَيْبانَ ناقتى *** إذا كانَ يَوْمٌ ذو كواكِبَ أَشْهَبُ**[7]

والشاهد في البيت: ورود (كان) تامة بمعنى (وقع) فيعرب ما بعدها فاعلا[8] .

وذكر المبرّد أنّ (كان) لها موضعٌ آخرُ لا يحتاج فيه إلى الخبر وذلك قولك : أنا أعرفه مذ كان زيد .أي : مذ خلق وتقول كذلك : قد كان الأمر أي : وقع الأمر[9].

1- الجمل في النحو للخليل : 122 .
2- يُنظر شرح الرّضي على الكافية للأستراباذي : 2 / 321 .
3- البيتٌ من الوافر، وهو للرّبيع بن ضَبْعُ الفزاريّ . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب : 1 / 25 .
4- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 74 .
5- شرح التسهيل لابن مالك : 1 / 342 .
6- يُنظر الهمع للسيوطي : 1 / 424 .
7- البيت من الطويل لمَقّاسُ العَائذِيّ . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 1 / 273 .
8- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 164 .
9- يُنظر المقتضب للمبرّد : 4 / 95 .

وتسمّى (كان) التامّة ؛ لدلالتها على الحدث واستغنائِها بمرفوعها فهي في عِداد الأفعال اللازمة ، والنّاقصة لافتقارها إلى منصوبها [1] .

كذلك استشهد الخليل بقول الشّاعر :

بنى أَسَدٍ هل تَعْلَمُون بَلاءَنا * إذا كان يَوْماً ذا كَواكب أَشْنَعا**[2]

والشاهد في هذا البيت إضمار اسم كان ، ويكون التقدير: إذا كان اليوم يوماً ذا ... أو إذا كان هو يوماً ذا ....أمّا وجه الرّفع فيه فعلى أنّ (كان) هنا تامة بمعنى جاء يومُ ، أو وقع يومُ أو حدث يومُ، فإنّها تكتفي بالمرفوع بعدها وهذا ما ذهب إليه بعض النحاة [3] .

وأجاز الفرّاء في البيت السّابق الرّفع والنّصب ، إذ قال في قراءة عبد الله وأُبيّ لقول الله تعالى:﴿**وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ**﴾ [4]،" إذا نصبت أضمرت في كان اسماً"[5]. أمّا الأخفش الأوسط فقد استشهد بهذا البيت عند تفسير قوله تعالى :﴿ **وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً** ﴾ [6]، حيثُ ذكر رواية الرّفع فقط في البيت ولم يشر إلى رواية النّصب أو جواز النّصب فيه على إضمار اسم كان ، وإنّما جعل كان فيه تامةً لا خبر لها بمعنى وقع [7] . كما استشهد الخليلُ كذلك بقول لبيد :

فمضى وقدَّمَهَا وكانت عادة * منه إذا هي عرّدتْ إقدامُها** [8]

والشّاهد في هذا البيت كما يرى بعض الكوفيين جواز تأنيث هذه الأفعال إذا كان خبرها مؤنثا [9] .

1- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 4 / 346 .
2- البيت من الطويل نسبه الخليل إلى عنترة العبسي ، بينما نسبه سيبويه والبغدادي إلى عمرو بن شأس . يُنظر جمل الخليل : 123 ، والكتاب : 1 / 47 ، و خزانة الأدب للبغدادي : 8 / 523
3- يُنظر الجمل للخليل : 124 ، والكتاب : 1 / 47 .
4- سورة البقرة : من الآية (280) .
5- معاني القرآن للفرّاء : 1 / 186 .
6- سورة النساء : من الآية (12) .
7- يُنظر معاني القرآن للأخفش : 1 / 251 .
8- البيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب : 7 / 124 .
9- يُنظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي : 6 / 188 .

قال الخليل :" معناه : العادة عادة وإن كان إقدامها عادة فقدّم وأخّر..... وتقول: مررت بقومٍ كانوا كرام ألغيت كان وأردت مررت بقوم كرام "[1] .

أمّا ابنُ جني فيقول :" إن شئت قلت : أنّث الإقدام لمّا كان في معنى التقدمة . وإن شئت قلت : ذهب إلى تأنيث العادة كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله : ما جاءت حاجتك ؟ "[2].

وممّا استشهد به الخليل في باب كان أيضاً قول الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا أَتَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ*وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ** [3]

وصدر البيت في روايةٍ ثانيةٍ قوله : **فَكَيْفَ إِذَا رأيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ ***** [4]

الشاهد فيه : " إلغاء كان وزيادتها توكيدًا وتبيينًا لمعنى المضي ، والتقدير: وجيران لنا كرام كانوا كذلك، وقد ردَّ المبرد هذا التأويل، وجعل قوله : لنا خبرًا لها والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيادتها، لأنّ قوله : (لنا) من صلة الجيران ، ولا يجوز أن يكون خبرًا لكانوا، واللام للاختصاص ، وقد أيّد كلام سيبويه ، وردّ توجيه المبرد "[5] .

وقد ذكر البغدادي أنّ (كان) تكُون مع اسمها زائدة مُعْتَرضَة مُؤَكِّدة للجُمْلة قبْلها وذلك ؛ لطُول الكَلام ، وبُعْد بعضها مِن بَعْض كما في بيت الفرزدق [6].

ويرى بعضُ النّحاة أنّ (كان) في البيت السّابق ليست زائدة لرفعها الضمير وهو الواو، والزائد لا يعمل شيئًا عند الجمهور ، بل هي النّاقصة و"الواو" اسمها و(لنا) خبرها، والجملة في موضع الصفة لـ(جيران) ، و(كرام) صفة بعد صفة خلافاً لسيبويه

1- الجمل في النحو للخليل : 124 – 125 .
2- الخصائص لابن جني : 2 / 415 – 416 .
3- البيت من الوافر من قصيدة للفرزدق يمدح فيها هشام بن عبد الملك . يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 3 / 40 – 41 .
4- يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 7 / 386 .
5- العدة في إعراب العمدة لابن فرحون : 1 / 329 .
6- يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي : 5 / 168 .

والخليل حيث ذهبا إلى أنّها في البيت زائدة [1]، وهذا ما ذهب إليه الأنباري كذلك [2].

ومن شواهد الخليل في الجمل كذلك قول عمرو بن معد يكرب :

الحَرْبُ أوّلُ ما تكونْ فُتَيَّة * تَسْعَى بِزينتها لكلّ جَهولِ**[3].

والشاهد: رفع (أول) ونصب (فتيّة) والعكس، ورفعهما جميعا، ونصبهما على تقديرات مختلفة [4].

وهذا ما يراه سيبويه والمبرّد من أنّ البيت السّابق يُنشد على ضروبٍ إعرابيّةٍ مختلفةٍ [5].

وبيّن أبو علي الفارسي في مسائله الحلبيّة أنّ "أول ما تكون" في هذه المسألة ينتصب على الحال، والتقدير: الحرب إذا كانت أول ما تكون فتيةٌ، فـ(إذا) تتعلق بـ(فتية) ؛ لأنّ الظرف لا يمنع أن يتقدم على المعاني التي تعمل فيه [6].

ووافق ابنُ عدلان الموصلي سيبويه والمبرّد فيما ذهبا إليه ، وأشار إلى أنّ بيتَ عمْرِو بنِ معدِ يكربَ يُروَى برفع (الحرب ، وأوّل ، وفتية) وبنصب (أوّل) ورفع ما عداه وبرفع (الحرب) ونصب ما عداه وبنصب (فتية) ورفع ما عداه [7].

ولم يكن رأي ابنِ الحاجب في أماليه مخالفاً لرأي معظم النحاة وأوضح أنّ هذا البيت يروى بنصب (أول) ونصب (فتية) ورفعهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ونصب الأول ورفع الثاني [8].

1- يُنظر جمل الخليل : 125 ، و شرح التّصريح على التّوضيح للأزهري : 1 / 266 ، والكتاب : 2/ 153
2- يُنظر أسرار العربية للأنباري : 133 – 134 .
3- البيت من الكامل لعمرو بن معد يكرب وأنشدته العرب بعدة أوجه . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 6 / 574 .
4- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 2 / 311 .
5- يُنظر الكتاب : 1 / 401 – 402 ، والمقتضب للمبرّد : 3 / 251 – 252 – 253 .
6- يُنظر المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق : حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 1407 هـ - 1987 م ، ط1 : 190 .
7- يُنظر الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لعلي الموصلي : 33 .
8- يُنظر أمالي ابن الحاجب : 2 / 666 .

ومن ضمن شواهد الخليل في هذا المبحث كذلك قول الرّياحي :

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً * ولا ناعِباً إلاّ ببَيْنٍ غُرابُها**[1]

الشاهد فيه عند الخليل نصب (ناعبا) على البدل من خبر ليس ، وعند آخرين الشّاهد : جر (ولا ناعب) على تقدير أنّ الباء في (مصلحين) كأنّه قال: ليسوا بمصلحين ولا ناعب [2].

يقول الأنباري : " توهّم أنّ الباء في مصلحين موجودة ثم عطف عليه مجرورا و إن كان منصوبًا ولا خلاف أنّ هذا نادر لا يُقاس عليه فكذلك ههنا " [3].

أمّا العُكبري فيرى إنّهم غلطوا في ذلك ؛ لأنَّه موضعٌ تكثرُ فيه الباء كذلك في الحكاية [4] .

ويرى البغدادي أنّ قوله : (ناعبٍ) عُطف بالجرّ على مصلحين المنصوب على كونه خبر ليس لتوهّم الباء فإنّها تجوز زيادتها في خبر ليس ويُسمّى هذا في غير القرآن العطف على التوهمّ وفي القرآن العطف على المعنى[5]. كما استشهد الخليل كذلك بقول عبدة بن الطيب :

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ * ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا** [6]

والشاهد: رفع (هلكه) بدلا من قيس ، فعلى ذلك يكون. (هلك) منصوبا على خبر كان، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ، وهلك: خبره مرفوعا [7].

قال الخليل : يجوز رفع هلك الثاني على البدل أو النّصب على خبر كان [8].

1- البيت من الطويل للأخوص أو (الأحوص) الرياحي . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 1 / 157 .
2- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 126 ، و شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 55 .
3- أسرار العربية للأنباري : 148 .
4- يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري : 1 / 214 .
5- يُنظر خزانة الأدب للبغدادي : 1 / 147 .
6- البيت من الطويل لعبدة بن الطبيب من قصيدة يُرثي بها قيس بن عاصم المنقري . يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شُرّاب : 3 / 88 – 89 .
7- يُنظر المصدر السّابق ، الصفحة نفسها .
8- يُنظر جمل الخليل في النحو : 126 .

وقد وافق سيبويه الخليلَ فيما ذهب إليه بقوله : والرّفعُ في هذا أَعْرَفُ ، وإن نَصبتَ فهو عربيٌّ جيدّ [1].

كما أكّد ابنُ يعيش على رأي الخليل وسيبويه فيما ذهبا إليه على أنّ البيت يُنشَد على وجهَيْن : فأمّا الرفعُ فعلى أن تكون الجملةُ خبرًا لـ(كَانَ) ،وأمّا النصبُ فعلى أن يكون المفردُ خبرًا لـ(كَانَ)، ويكون (هُلْكُه) بدلاً من اسمِ كان[2].

وذكر الأنباري أنّ الشّاعر أراد : فما كان قيس ما كان هلكه هلك واحد ، والرواية الجيدة: (هلكه هلك واحد) برفعهما جميعا على أنّ خبر كان ما عاد من الهاء إذ أنّه لم يجوّز روايتي الرّفع والنّصب كما ذكر آخرون [3].

واعتبر الكثيرُ من النحاة أنّ بيت عبدة بن الطيّب أرثى بيتٍ قالته العرب ، قال أبو عمرو بن العلاء: هذا أرثى بيتٍ قيل، وقال ابنُ الأعرابي: هو قائم بنفسه، ماله نظير في الجاهلية ولا الإسلام [4].

ومن شواهد الخليل الشّعريّة في هذا الباب كذلك قول عمرو بن كلثوم :

وكنَّا الأيمَنِينَ إذا التقَينا * وكانَ الأيسَرينَ بنو أبِينا** [5]

الشّاهد : تقديم الخبر. ويجوز: كان الأيسرون بني أبينا، على أن تجعل الأيسرين الاسم، وبني أبينا الخبر؛ وقد روي هكذا [6] .

قال الخليلُ :"ويرفعون ما كان أهم إليهم لا يبالون اسمًا كان أم خبرًا إذا جعلوه اسما "[7] ، ووفق كلام الخليل السّابق أرى أنّ الشّاعرَ جعل من اسم كان منصوبًا وهو قوله : (الأيسرين) والخبر مرفوع وهو قوله : (بنو).

1- يُنظر الكتاب : 1 / 155 .
2- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 2 / 260 .
3- يُنظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري : 9
4- يُنظر شرح الشّواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 2 / 248 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : 1 / 267 .
5-البيت من الوافر لعمرو بن كلثوم التغلبي من معلقته الشهيرة . يُنظر جمهرة أشعار العرب للقرشي : 272
6- يُنظر الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم : 4 / 161 .
7- الجمل في النحو للخليل : 126 .

كما استشهد الخليل في هذا الباب كذلك بقول مغلس الأسدي :

لقد عَلِمَ الأقوامُ ما كانَ داءها * بثَهْلانَ إلاّ الخِزْيُ ممّن يَقُودُها** [1]

والشاهد فيه قوله : "ما كان داءها إلا الخزي" حيث أخّر المبتدأ المعرفة (الخزيُ) وقدّم الخبر المعرّف بالإضافة (داءها) [2] .

وجوّز الأخفش الرّفع في (داؤُها) ، والنّصب في قوله : (إلا الخِزْيَ)[3] .

وأوضح البطليموسي أنّ البيت ينشد برفع (الدّاء) ونصب (الخزي)، ونصب (الدّاء) ورفع (الخزي)، والفائدة فيها جميعًا واحدة، وإنّما تَساوَى ذلك ؛ لأنّ المبتدأ هو الخبر، ومما يبين ذلك بيانًا واضحًا أن القائل إذا قال: شر الناس الفاسق، أو: الفاسق شر الناس، فقد أفادنا في كلا الحالين فائدة واحدة [4] .

وذكر ابنُ يعيش أنّهُ يجوز أن يكون الاسم والخبر معرفتين، نحوَ قولك: "كان زيدٌ أخاك"، وإن شئت قلت: "كان أخوك زيدًا". أنت في ذلك مخيَّر[5] .

1- البيت من الطويل لمغلس الأسدي . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 2 / 290 .
2- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 4 / 343 .
3- يُنظر معاني القرآن للأخفش : 1 / 236 .
4- يُنظر رسائل في اللغة للبطليوسي : 261 .
5- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 4 / 342 .

مبحث الرّفع بخبر إنّ

ومن شواهد الخليل الشّعريّة في هذا الباب قول البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمسَى بالمدينَةِ رَحْلُهُ * فإنّي، وقَيَّارٌ، بِها لَغَريبُ** [1]

الشاهد فيه : رفع (قيّار) ولم يعطفه على (إن) وهو على التأخير كأنّه قال: فأنّي لغريب بها وقيّار. فعطفه على الموضع [2].

قال الخليل : " وقد نصبه قومٌ وهو أجود وإنّما رفعه ؛ لأنّه توهّم أنّه اسمٌ جاء بعد الخبر على قوله : إنّي لغريب وقيّار بها ، ولو قلت إنّ زيدًا وعبد الله منطلقان لكان لحنًا وإنّما جاز في الأوّل لأنّه توهّم أنّه اسمٌ جاء بعد خبرٍ مرفوعٍ " [3].

ورواية الفرّاء لبيت البرجمي بالنّصب في (قيّار)، إلا أنّه ذكر الروايتين معًا وقال أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا [4] ، وهو ما ذهب إليه ابنُ السّرّاج بقوله : فيرفع (قيارًا) ويُنصب وكذلك لو قال : الغريبان فإفراد الفعل وتثنيته في هذا عندهم سواء[5] .

ويرى العُكبري أنّ (غريب) خبر(إنَّ) لا غير ؛ لأنَّ اللام تكون في خبر(إنَّ) لا في خبر المبتدأ وأمَّا (قيَّار) فيجوز أن يكون مبتدأ و(بها) خبره والجملة حال ويجوز أن يكون خبره محذوفًا دلَّ عليه المذكور[6] . وقال الفرزدق :

تَنَحَّ عَنِ البَطْحاءِ إنّ جَسِيْمَهَا * لَنا وَالجِبالُ البَاذِخاتُ الفَوَارِعُ** [7]

الشاهد عند الخليل : رفع الجبال على الابتداء ، أمّا عند ابن سلمة فإنّ رفع الجبال عنده لمّا جاء بعد الصفة على الأوجه الثلاثة [8] .

1-البيت من الطويل لضابئ بن الحارث البرجمي . يُنظر المُعجم المفصل في شواهد العربيّة لإميل بديع يعقوب : 1 / 322 .

2- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 244 .

3- الجمل في النحو للخليل : 129 .

4- يُنظر معاني القرآن للفرّاء: 1/ 311 .

5-يُنظر الأصول في النحو لابن السّراج : 1 / 257 .

6-يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب للعُكبري : 1 / 113 .

7-البيت للفرزدق من الطويل . يُنظر خزانة الأدب للبغدادي : 9 / 116 .

8-يُنظر الجمل في النحو للخليل : 130 ، والإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم : 2 / 117 .

ومن شواهد الخليل أيضاً قول جرير :

إن الخِلافةَ والنُّبوَّةَ فيهمُ * والمَكْرُمَاتُ وسادةٌ أَبطالا** [1]

والشاهد فيه : رفع "المكرمات" حملًا على موضع "إنَّ" وما عملت فيه. ويجوز أن تكون معطوفة على المضمر الفاعل في النية، والتقدير: استقرّتا فيهم هما والمكرمات، ويجوز أن تكون مبتدأ، والتقدير: والمكرمات موجودة فيهم [2] .

يقول الفارسي : " فإن عطفت على إنّ وما عملت فيه اسمًا نحو : إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو ، كان في عمرٍو الرّفعُ والنّصب ...."[3] .

كما استشهد الخليل بقول المتلمّس :

أطريفةَ بنَ العَبْدِ إنَّك جَاهِلٌ* أساحة الْملك الْهُمام تَمَرّسُ**

ألق الصَّحِيفَةَ لا أبالك إنَّنِي * أَخْشَى عَلَيْك من الخنّاء النقرس** [4]

وللبيتين روايتان أُخريان وهما قوله :

ثكلتك يا ابن العبد أمُّك سادرًا * أبساحة الملك الهمام تمرَّس**

أَلْقِ الصَّحيفةَ لا أبا لَكَ إنَّه ... يُخْشَى عليك من الحباءِ النِّقرِسُ[5]

والشّاهد بحسب رواية الموصلي وهي قوله : إنّما ... أخشى عليك من الحباء النقرس حيثُ وردت (ما) بحسب رأيه بمعنى (الذي) وهو اسم إنّ و(أخشى) صلته وقد حذف العائد والتقدير أخشاه و(النقرس) خبر إنّ [6] .

1-البيتٌ من الكامل لجرير . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 4 / 49 .
2-يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 4 / 539 .
3- الإيضاح لأبي علي الفارسي : 123 .
4-البيتان من الكامل للمتلمّس يُخاطب طرفة بن العبد . يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شُرّاب : 2 / 15 .
5- يُنظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي : 2 / 267 .
6- يُنظر الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب للموصلي : 1 / 20 .

والذي أراه فالشّاهد بحسب رواية الخليل للبيتين : ياء المتكلّم في قوله : (إنّني) تُعدُّ اسم إنّ و(أخشى) خبرها ونوعه جملة فعليّة .

كما استشهد الخليل بقول الشّاعر :

إن فِيهَا أَخِيك وَابْن هِشَام * وَعَلَيْهَا أَخِيك والمختارا** [1]

ذكر الخليل أنّ هذا لغز يريد أخي كوى من الكي بالنار ويكون كالتالي : وعليها أخي كوى المختارا [2] .

قال الخليل : " وأما قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ [3]، فقد ذُكر عن ابن عباس أنّه قال : إنّ الله تبارك اسمه أنزل القرآن بلغةِ كلّ حيٍّ من أحياء العرب فنزلت هذه الآية بلغة بني الحارث بن كعب ؛ لأنّهم يجعلون المثنى بالألف في كل وجه مرفوعا فيقولون : رأيتُ الرجلانِ ، ومررتُ بالرجلانِ ، وأتاني الرجلانِ ، وإنّما صار كذلك ؛ لأنّ الألف أخفُّ بنات المدِّ واللينِ "[4] .

وهذا ما ذهب إليه السّهيلي إذ أكّد على أنّ هذِهِ هِيَ لُغَةُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، ونقل رأي النّحّاسُ فِي الْكِتَابِ الْمُقْنِعِ الذي أكّد بأنّها لُغَةٌ لِخَثْعَمَ وَطَيِّئٍ وَأَبْطُنٍ مِنْ كِنَانَةَ [5] .

كما استشهد الخليل برجزٍ منسوب لرؤبة وهو قوله :

إنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوَانَا * أَخْزَى فُلانًا وابنَهُ فُلانًا**

كانتْ عجُوزًا غَبرَت زَمَانَا * وهيَ ترى سَيِّئَهَا إحسَانَا**

نصرانة قد ولدت نصرانا * أعرف منها الجيد والعينانا**

ومقلتان أشبها ظبيانا *** [6]

1- البيت بلا نسبة بما فيها جمل الخليل .
2- يُنظر الجمل في النحو : 132 ، يُنظر شرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 449 .
3- سورة طه : من الآية (63) .
4- الجمل في النحو للخليل : 132 .
5- يُنظر الرّوض الأنف للسهيلي : 6 / 180 .
6- الأبيات من الرّجز المسدس منسوبة إلى رؤبة بن العجاج وهناك من نسبها إلى رجلٍ من بني ضبّة . يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 2 / 356 .

وقد ورد هذا الرّجز بروايةٍ ثانيةٍ وهي:

إنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوَانَا * أَخْزَى فُلانًا وابنَهُ فُلانَا**

كانتْ عجُوزًا عمَّرَت زَمَانَا * فَهيَ ترى سَيِّئَهَا إحسَانَا**

أَعرِفُ منهَا الجِيدَ وَالعَينَانَا * ومَنْخَرَيْن أَشْبَهَا ظَبيَانَا**[1]

والشاهد في قول رؤبة : لزوم الألف في المثنى وقوله : (العينان) ، وفي الأحوال الثلاثة ، لغة بني الحارث بن كعب [2] .

قال الخليل : " رفع المثنى في كل وجه وقال (العينانا) فنصب نون الاثنين ؛ لأنّه جعل النّون حرفا ليّنا فصرفها إلى النّصب "[3] .

وقال بعضهم في هذا النّحو :

بمَصْرَعنا النُّعمانَ يوم تألّبت * تميمٌ علينا من شَظًى وصميمِ**

تزوَّد منّا بين أُذْناه ضربةً * دعته إلى هابي التراب عقيمِ** [4]

وفي روايةٍ ثانيةٍ قول الشّاعر :

بمَصْرَعنا النُّعْمانَ يومَ تأَلَّبَتْ ***علينا تَميمٌ من شَظًى وصَمِيمِ

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْناهُ طَعْنَةً * دَعَتْهُ إلى هَابي التُّرَابِ عَقِيمِ** [5]

ففي البيت الثاني قال الشاعر:(بَيْنَ أُذْناهُ) على تلك اللغة التي ينسبونها إلى بني الحارث وبعض العرب ، ويُروى عن السيدة عائشة أنّها كانت تقرأ قول الله تبارك وتعالى : ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [6] ، وهذه اللغة كما هو واضح أن الرفع والنصب والجر على حال واحدة نحو : جلست بين يداه ، ورأيت الزيدان [7] .

1- يُنظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني : 1 / 226 .
2- يُنظر المصدر السّابق : 2 / 357 .
3- الجمل في النحو للخليل : 133 .
4- البيتان من الطويل لهوبر الحارثي
5-يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 7 / 444 – 450 .
6-سورة طه : من الآية (63) .
7-يُنظر ليس في كلام العرب لابن خالويه : 334 ، والإبانة في اللغة العربية لسلمةَ بن مسلم : 2 / 79 .

وقد تَرِدُ إن في معنى (نعم) في بعض لغات العرب كما في قول ابن الرّقيّات :

بَكَرَتْ عليَّ عواذِلي ***يَلْحَيْنَنِي وأَلو مُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قدْ عراكَ ***وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ [1]

وفي روايةٍ أخرى قوله :

بَكَرَ العَواذلُ في الصَّبَو * حِ يَلُمْنَنِي وأَلُو مُهُنَّهْ**

وَيَقُلْنَ شَيْب قَدْ عَلاَ * كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إنَّهْ** [2]

هذان البيتان وما بعدهما شاهد عند النحاة على أنّ (إنّ) المرسومة (إنّه) بمعنى (نعم) وقد بيّنت حركة النون بهاء السكت [3] .

وكما في قول الآخر :

شَاب المفارق إن إن من البلى * شيب القذال مَعَ العذال الْوَاصِل**[4]

وقال رؤبة :

قَالتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلاً يَمُنْ * يَغْسِلُ جِلْدِي ويُنَسِّينِي الحَزَنْ**

وَحَاجَةً مَا إنْ لَهَا عِنْدِي ثَمَنْ * مَيسُورَةً قضاؤها مِنَّهْ وَمِنْ**

قَالتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإنْ * كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا؟ قَالتْ وَإنْ**

قَالَت وَإن قَالَت وَإن قَالَت وَإن * [5]**

ووردت روايةٌ ثانيةٌ تختلف عن رواية الخليل وهي قوله :

قَالتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنْ ... يَغْسِلُ جِلْدِي ويُنَسِّينِي الحَزَنْ

وَحَاجَةً مَا إنْ لَهَا عِنْدِي ثَمَنْ ... مَيسُورَةً قضاؤها مِنَّهْ وَمِنْ

قَالتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإنْ ... كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا؟ قَالتْ وَإنْ [6]

1- البيتان من مجزوء الكامل لعبيد قيس الرقيّات . يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 2 / 542 .
2-يُنظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان : 5 / 129 .
3-يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 3 / 242 .
4- البيت بلا نسبة . يُنظر الجمل للخليل : 134 ، والإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم : 2 / 120.
5-هذا البيت وما بعده نُسب إلى رؤبة بن العجاج . يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة لمحمد شُرّاب : 3 / 235 .
6-يُنظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني : 1 / 170 .

بيّن الخليل بأنّ قوله : (إن إن) في البيت الأوّل تعني : نعم نعم ، وهي مُخَفّفَة على الأَصْل كما في قوله تعالى : ﴿ **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾[1]، أَي : مَا هَذَانِ إِلاَّ ساحران [2] .

ويقول سيبويه في هذه المسألة :"وجميع هذا إذا كان بعده كلامٌ ذهبت منه الهاء لأنّه قد استغني عنها وإنّما احتاج إليها في الوقف لأنّه لا يستطيع أن يُحرّك ما يسكت عنده ، ومثل ما ذكرت لك قول العرب إنّه وهم يريدون إن ومعناها أجل"[3].

وفي قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ عرض الزّجّاج آراء النّحاة في توجيه هذه القراءة بتشديد (إنّ) وتخفيفها، فذكر أنّ أبا عمرو رأى أنّ هذه القراءة خطأ من الكاتب، ويرى أنّ صوابها كما ورد في قراءته، وذكر أنّ بعض العرب يجعلون ألف الاثنين في الرّفع والنّصب والخفض على لفظٍ واحدٍ فيقولون : أتاني الزيدان ، ورأيتُ الزيدان ، ومررت بالزيدان، وهي لغة كنانة ، ثم ذكر أنّ النحويين القدماء يرون أنّ هناك هاء مضمرة ، والمعنى : إنّه هذان لساحران وقالوا أيضاً إنّ معنى(إنْ) (نعم) والمعنى : نعم هذان لساحران ، ثمّ يعرض رأيه في هذه المسألة فيقول:" (إنّ) قد وقعت موقع(نعم)، وأنّ اللام وقعت موقِعها فصار المعنى : هذان لهما ساحران" [4] .

كما عرض الزجّاجُ رأيًا آخرَ يلي هذا الرأي في الجودة وهو مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيأة واحدة ؛ لأنّ حق الألف أنْ تدلَّ على الاثنين، وكان حقّها ألاّ تتغيّر كما لم تتغيّر ألفُ (رحى) ولكن نقلها إلى الياء في النّصب، والخفض أبين وأفضل للتمييز بين المرفوع ، والمنصوب والمجرور [1] .

1-سورة طه : من الآية (63) .
2-يُنظر جمل الخليل : 134 .
3-الكتاب : 4 / 162 .
4-يُنظر معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السّري (الزجّاج) شرح وتحقيق : عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، 1988 م ط: 3 / 363 – 364 .
1- يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجّاج : 3 / 364 .

ويرى أبوعلي الفارسيّ في قول الله تبارك وتعالى :﴿**إِنْ هذان لساحران**﴾ بتخفيف (إنّ) ؛ لأنّها هكذا في الكتاب فحُملت على لغة مَنْ يُخفّف(إنّ) فيرفع بها وإن ثقلت فهي لغة لبني الحارث بن كعب يرفعون الاثنين في كل موضع [2] .

إلا أنّ أبا حيّان الأندلسي نجده يُعارض ما ذكره النحاة حول هذه المسألة ويرى أنّه لا ينهض أن يكون دليلاً على مرادفة (إنَّ) لـ(نَعَمْ) إذ يحتمل أن تكون هي العاملة فأمَّا قوله (فقُلتُ إنَّه) فهو من حذف خبر (إنَّ) وقد تقدم أنه يَجوز لفهم المعنى التقدير: إنَّه كما قُلْتنَّ [3]. كما استشهد الخليلُ في هذا المبحث بقول عاتكة :

غَدَر ابن جُرْمُوز فارس بهُمِةٍ * يَومَ الهِيَاجِ وكان غَيْر ًمُعَرّدِ**

ثَكِلْتك أمَّك إن قَتَلْت لمُسْلِماً * حَلَّت عليك عُقوبة المُتَعَمّدِ [4]**

والشاهد قوله : (إن قتلت لمسلما) حيث ولي (إن) المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ ، وذلك قليل والأكثر أن يليها فعل ناسخ [5].

ويرى الكوفيون أنّ (إن) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) ، وذهب البصْريون إلى أنّها مخفّفة من الثقيلة واللام بعدها لام التأكيد وحجة الكوفيين لورود مثل ذلك في كتاب الله كقوله تعالى:﴿ **وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا** ﴾[6] ، أي : وما كادوا إلا يستفزّونك [7] .

وذكر المرادي أنّه إذا خُفّفت (إن) فالغالب فيها أن يليها فعلٌ ناسخ للابتداء كما في قول الله تعالى:﴿**وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً**﴾[1]، ولا يكون غالبًا إلا بلفظ الماضي[2]. ويرى

2-يُنظر الحجة للقرّاء السبعة ، لأبي علي الفارسي، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، 2001م ، ط1 : 3 / 143 .

3-يُنظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي : 5 / 130 .

4-البيتان من الكامل لعاتكة بنت زيد بن عمر بن نفيل . يُنظر المعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب ، وشرح المفصل لابن يعيش : 5 / 148 ، و شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي : 1 / 89 .

5-يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة في أمات الكتب النحويّة لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 293 .

6- سورة الإسراء : من الآية (76) .

7- يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري : 2 / 640 .

1- سورة البقرة : من الآية (143) .

2- يُنظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي : 1 / 537 .

البغدادي أنّهُ عندما عمل الفعل فيما بعد اللام عُلم أنّها ليست التي تدخل في خبر (إنّ) الشديدة ، وليست أيضًا التي تدخل على الفعل المستقبل والماضي للقسم لأنّ ؛ لام الابتداء التي تدخل في خبر (إنّ) الشديدة لا يعمل الفعل الذي قبلها فيما بعده [3]

ومن شواهد الخليل في هذا المبحث كذلك قول هدبة بن الخشرم :

فَلَمْ تَرَ عَيْنِي مِثْلَ سِرْبٍ رَأَيْتُهُ ***خَرَجْنَ عَلَيْنَا مِنْ زُقَاقِ ابْنِ وَاقِفِ [4]

الشّاهد عند الخليل قوله : رَأَيْتُهُ ولم يقل رأيتهن ؛ لأنّ الهاء صلة وليست بكناية وكذلك قول الله جلّ اسمه في سورة الجن : ﴿ **قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ** ﴾[5] الهاء صلة وليست بكناية [6] .

مبحث الرفع بـ(مذ)

3- يُنظر خزانة الأدب للبغدادي : 10 / 401 .
4-البيت من الطويل وهو لهدبة بن الخشرم . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب : 5 / 94 .
5- سورة الجن : من الآية (1) .
6- الجمل في النحو للخليل : 135 .

قالَ الخليلُ : " ومذ ترفع ما بعدها ما كان ماضيا وتخفض ما لم يمضِ تقول : ما رأيته مذ يومان ، ومذ سنتان ، ومذ ثلاث ليال ، ومذ سنة ، ومذ شهر ، ومذ ساعة " [1]. واستشهد الخليل بقول أبي الجرّاح :

أبا حَسَنٍ ما زُرْتُكُمْ مُذْ سُنَيَّةٌ * من الدَّهرِ إلاَّ والزُجاجَةُ تَقْلِسُ** [2]

والشاهد في البيت : " مذ سنيّة" وقد رُوَيت بالرّفع ؛ لأنّ الاسم بعد (مذ) يُرفع إذا دلّ على الزمن الماضي. وفي (اللسان) جاءت مجرورة [3].

كما استشهد الخليلُ بقول زهير:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ؟ * أَقْوَيْنَا مِنذ حِجَجٌ وَمِذ دَهْرٌ** [4]

والرّواية الأخرى لعجُز البيت : *****أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ** [5]

الشاهد فيه كما في رواية الخليل قوله : (مذ وحجج ومذ دهر) فإنّ (مذ) ها هنا لابتداء الغاية في الزمان الماضي وجرّها الماضي ، وهو قليل ؛ لأنّ أكثر العرب وجوب جرها للحاضر ، وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه ، وجر (مذ) ها هنا من القليل [6].

وذكر سيبويه أنّ (مذ) و(منذ) مما يُضاف إلى الفعل ومنه قولك : ما رأيته منذ كان عندي ، ومذ جاءني [7].

وذهب الكوفيون إلى أنّ(مذ ومنذ)إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف بينما يرى الفرّاء أنّه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف ، أمّا البصْريون فقد ذهبوا إلى أنّهما

1- الجمل في النحو للخليل : 135 – 136 .
2- البيت من الطويل لأبي الجرّاح قاله في أبي الحسن الكسائي ، والقَلْسُ: ما خرج من الحلقِ مِلء الفم أو دونه وليس بقيءٍ، فإنْ عاد فهو القيء. وقَلَسَتِ الكأسُ، إذا قَذَفَتْ بالشراب لشدَّة الامتلاء ، وبحرٌ قَلاّس: أي يَقْذِف بالزَّبَد. يُنظر تاج العروس للزبيدي مادة (قلس): 16 / 391 ، وشرح الشّواهد الشّعريّة في أمات الكتب النحويّة لمحمد حسن شُرّاب : 2 / 15 ، والجمل في النحو للخليل : 136 .
3- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 2 / 15 .
4- البيتٌ من الكامل، وهو لزُهير بن أبي سُلمى . يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 1 / 221 .
5- يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 3 / 116 .
6- يُنظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني : 3 / 1253 .
7- يُنظر الكتاب : 3 / 117 .

يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما لأنّه خبر عنهما ويكونان حرفين جارّين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما [1].

ويعتبرهما العُكبري حرفين إذا كان معناهما(في) ، ويعدّهما اسمين إذا كان معناهما تقدير المدَّة وابتداءها إلاَّ انَّ الأكثر في (مذْ) أن تستعمل اسمًا والأكثر في (منذُ) أن تستعمل حرفاً لأنَّ أصل (مذُ) (منْذُ) فحذفت نونها والحذف تصرُّف وذلك بعيد في الحروف ويدلُّ على الحذف أنَّك لو سمَّيْت بـ(مذ) ثُمَّ صغَّرته أو كسّرته أعدتها فقلت (مُنيذ) و(أمناذ) [2].

وجوّز السيوطي وقوع المصدر بعدهما نحو: " ما رأيته مذ قدوم زيدٍ بالرفع والجر وهو على حذف زمان أي : منذ زمن قدوم زيد ، ويجوز وقوع (أن) وصلتها بعدهما نحو : ما رأيته مذ أن الله خلقني "[3].

1- يُنظر أسرار العربية : 244 ، والإنصاف للأنباري : 1 / 382 .
2- يُنظر اللباب للعكبري : 1 / 370 .
3- الهمع للسيوطي : 2 / 227 .

مبحث النّداء المفرد

واستشهد الخليل في هذا الباب بقول ابن أبي سُلمى :

يَا حَارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ * **لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلاَ مَلِكُ** [1].

والشّاهدُ فيه قوله : (يا حارِ) حيث رخّم على لغة مَن يحذف آخر الاسم ويُبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الرّاء؛ وهذه اللّغة هي الأكثر [2].

وذكر الخليل أنّ خفض (حار) ؛ لأنّه أراد يا حارث فرخّم الثاء وترك الرّاء مكسورةً على الأصل وكذلك كلّ اسم مُرخّم إذا نُودي به [3].

فالترخيمُ كما يقول النحاة هو حذفُ أواخرِ الأسماء المفردة الأعلام تحقيقًا ولا يكون ذلك إلا في النّداء إلا أن يضطر شاعرٌ ، ولا يكون في مضاف إليه ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم مُنوّن في النّداء ولا يُرخّم مستغاث به إذا كان مجرورًا لأنّه بمنزلة المضاف ولا يُرخّم المندوب [4] .

وقد علّل العُكبري اختصاص الترخيم بالحرف الأخير من الكلمة واقتصاره على المُنادى بقوله : "أمَّا اختصاصه بالآخرِ فلأنَّ ما بقي من الاسم يدلُّ على ما يُحذف من آخره إذا كان مشهورًا ولا يدلُّ آخره على أوَّله وأمَّا اختصاصه بالمنّادى فلأنَّ النّداء قد كثر فيه التغيير لأنَّه موضع تخفيف وتنبيه بالأسماء المشهورة "[5] .

وأوضح السّيوطي لغتين في المرخّم : الانتظار وهو نيّة المحذوف ، وترك الانتظار وهو عدم نيته ويُعدُّ الأول الأكثر استعمالا وأقواهما في النّحو [6].

1- البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى من قصيدة يُخاطِب بها الحارث الصّيداويّ . يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة لمحمد حسن شُراب : 2 / 199 – 200 .

2-يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 2 / 633 .

3- الجمل في النحو للخليل : 138 .

4- يُنظر الكتاب : 2 / 239 – 240 ، والأصول في النحو لابن السرّاج : 1 / 359 .

5- اللباب للعُكبري : 1 / 345 .

6- يُنظر الهمع للسيوطي : 2 / 88 .

كما استشهد الخليل في هذا الباب بقول النّابغة الذبياني :

فَصَالِحُونَا جَمِيْعًا إِنْ بَدَا لَكُمْ ***وَلاَ تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ [1]

والشّاهدُ فيه قوله :(عام) يريد: يا عامِر؛ حيث رخّم على لغة مَن يحذف آخر الاسم، ويُبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الميم؛ وهذه اللّغة هي الأكثر [2].

وذكر سيبويه أنّ كلَّ اسمٍ خاصٍّ رخّمته في النّداء فالترخيمُ فيه جائزٌ وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر[3] ، فـ(عام) في بيت النّابغة منادى مُرخّم عامر، يريد يا عامر أي : بني عامر [4] . ومن شواهد الخليل في جمله كذلك قول الفرزدق :

يا مَرْوَ إنّ مَطّيتى مَحْبوسةٌ ***تَرْجُو النّجاء ورَبُّها لم يْيأَسِ[5]

والشاهد فيه قوله : يا مرو : وأصله : يا مروان حيث رخّمه بحذف آخره وهو النّون، ثم أعقب هذا الحذف حذفا آخرَ، وهو حذف الحرف الذي قبل النون ، وهو الألف لكونه حرفا ساكنا زائدا معتلا وقبله ثلاثة أحرف [6].

قال سيبويه : "هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنّهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد ، وذلك قولك في عثمان : يا عُثْمَ أَقبلْ ، وفي مَرْوانَ يا مَرْوَ أقبل وفي أسْماءَ يا أَسْمَ أَقبلي "[7] .

وذكر ابنُ يعيش أنّ ما يُحذف منه في الترخيم حرفان : أحدُهما ما كان في آخِره زائدتان زِيدا معًا، نحو: (مَرْوانَ) ، وما كان في آخره ألف التأنيث، نحوُ (حَمْراءَ) وكذلك حكمُ يائي النسَب، نحوِ (بَصْريّ)، و(طائفيّ) إذا سمّيت بهما [8] .

1-البيتٌ من البسيط، للنّابغة الذّبيانيّ . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 7 / 293 .
2- يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 2 / 634 .
3- يُنظر الكتاب : 2 / 235 .
4- يُنظر شرح الرّضي على الكافية للأستراباذي : 1 / 347 ، و الخزانة للبغدادي : 2 / 117 .
5-البيتٌ من الكامل للفرزدق . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 4 / 75 .
6- يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شُراب : 2 / 17 .
7-الكتاب : 2 / 256 – 257 .
8-يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 381 .

وضمن شواهده في هذا المبحث استدلّ الخليل بقول عدي بن زيد :

أَوْ كَماءِ الثَمودِ بَعْدَ جَمامٍ * زَرِم الدَّمْعُ لا يؤُوبُ نَزورا**[1]

والشّاهد في البيت عند الخليل : عندما يُرخّم ثمود تصير (ثمو) والاسم لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف وهو مأخوذ من الثمد وهو مستنقع الماء [2] .

وقول الآخر :

يا خالد المقتول لا تقتل ***[3]

قال الخليل : "هو لغز يريد : يا خال د المقتول من الدية"[4]

كما استشهد الخليل بقول الشّاعر :

يَا رَازِق الذّرة الْحَمْرَاء وابنتها * على خوانك ملحا غير مدقوق** [5]

وفي روايةٍ ثانيةٍ قول الشّاعر :

يا خالاً، الدُّرة الحمراء وابنتها * على طعامك ملحاً غير مدقوق**[6]

قال الخليل : "أَرَادَ : يَا راز قد ذرت الْحَمْرَاء فأدغم الدَّال فِي الذَّال وشدده "[7]

وأوضح ابنُ مسلم أنّ مثل هذا يكون في الشعر من جهة الإعراب ، وهو كاللحن في الوصل، وهو صحيح في الفصل كما في البيت الثّاني ، وإنما يريد: يا خال ينادي خاله، قد ذرت الحمراء وابنتها على طعامك (ملحاً غير مدقوق) وهما امرأتان [8].

مبحث الرّفع بخبر الصفة

1-البيتٌ من الخفيف لعدي بن زيد . والنَّزورُ : النّاقة التي ماتَ ولدُها وهي تَرأَم ولَدَ غيرها ولا يجيءُ لبنها إلاّ نَزْراً . النَّزورُ أَيضاً : التي لا تكاد تلقَحُ إلاّ وهي كارهَةٌ ، وناقةٌ نَزورٌ بيّنَةُ النَّزارِ وزرم عطاؤه : قلّ ، والثّمد : الماء القليل الذي لا قيمة له . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 3 / 151 ، والعين للفراهيدي :7 / 365 وتاج العروس للزبيدي : 14 / 206 .

2-الجمل في النحو للخليل : 138 .

3-صدر بيت بلا نسبة . يُنظر الجمل في النحو للخليل : 139 .

4-المصدر السّابق ، الصفحة ذاتها .

5-البيت بلا نسبة . يُنظر الجمل في النحو للخليل : 139، والإبانة في اللغة العربية لابن مسلم : 1 / 51 .

6-يُنظر الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم : 1 / 51 .

7-الجمل في النحو للخليل : 139 .

8- يُنظر الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم : 1 / 51 .

واستشهد الخليل بقول الشّاعر :

يَقُولُونَ فِي حَقْوَيْكَ أَلفَانِ درهماً * وَأَلْفَانِ دِينَاراً فَمَا بك من فَقْر**[1]

والشاهد فيه قوله: ألفان درهما ، وألفان دينارا، حقه أن يقول: ألفا درهم ، وألفا دينار ؛ لأنّ تمييز الألْف مفردٌ مجرور وكذلك تمييز ما ثُنّي منهُ [2] .

قال الخليل : " وإذا لم يتم كلامك فليس إلا الرفع بك زيد مأخوذ وإليك محمد قاصد ألا ترى أنك إذا قلت بك زيد لم يكن كلاما حتى تقول مأخوذ "[3] .

ذكر المبرّد أنّه قد يضطر الشّاعر فينوّن وينصب ولا يجوز أن يقع ذلك إلا نكرة لأنّه تمييز كما في قوله : (ثلاثة أثوابا) [4].

وهذا الشذوذ الذي تحدّث عنه النحاة لا يقتصر على هذا البيت الذي أورده الخليلُ في جمله فهذا بيتٌ آخرُ استشهد به النحاة وبحسب رأيي يتوافق مع البيت السّابق في عدم حذف النون رغم إضافة الكلمة ونصب تمييز العدد وكان حقه الجر وهذا البيت ليس من شواهد الجمل وهو قول الشّاعر :

إذا عاشَ الْفَتى مِئَتَيْنِ عاماً ***فَقَدْ ذّهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالفَتاءُ [5]

والشّاهدُ فيه قوله : (مائتين) حيث أثبت النّون في (مائتين) ونصب ما بعدها للضّرورة الشّعريّة ؛ وكان الوجهُ حذف نون (مائتين) وخفض ما بعدها [6].

ونصب (عاماً) عند الجمهور ضرورة لا يقاس عليه ، وقد جوّزه جماعة منهم ابن كيسان [6] .

المبحث الثّاني

اختلاف الشواهد المرفوعة لاختلاف الأبواب

1-الرّفعُ على فقدان النّاصب

2-الرّفع بالصّرف

الرّفعُ على فقدان النّاصب

وقد استشهد الخليل في هذه المسألة بقول طرفة بن العبد :

أَلا أَيُّهَذَا اللَّائِمِيّ أَحْضُرَ الوَغَى * وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي**[1]

والشاهد في قوله : (أحضرالوغى) حيث رفع (أحضر) بعد حذف (أن) المصدرية ويُروى (أحضر) بالنّصب، بـ(أن) المصدرية المحذوفة، قال الأعلم : (وقد يجوز النّصب بإضمار (أن) ضرورة وهو مذهب الكوفيين[2] .

قال ابنُ يعيش في شرحه للمفصّل : "المراد : (أن أحضرَ) فلما حُذف (أنْ) ارتفع الفعل، وإن كانت مرادة " [3] .

وذكر السيوطي أنّ من سنن العرب الإضمارُ إما للأسماء نحو : ألا يا أسْلَمى أي يا هذه ، أو للأفعال نحو : أثعلباً وتفرّ : أي أترى ثعلباً ، أو للحروف كما في البيت السّابق [4] . كما استشهد الخليل بقول أسماء :

خُذِي العَفْوَ مِنّي تَسْتَدِيمي مَوَدَّتِي * ولا تَنْطِقي في سَوْرَتِي حينَ أَغْضَبُ**

فإنّي رَأَيْتُ الحُبَّ في الصّدر والأَذَى ***إذا اجْتَمعا لم يَلْبَثِ الحُبُّ يَذْهَبُ [5]

والشّاهد فيهما الرفع على فقدان الناصب، في قوله : (لم يلبث الحبّ يذهب) على معنى : (أن يذهب) فلما نزع حرف النّاصب ارتفع [6] .

مبحث الرَّفْع بِالصرْفِ

1- البيت من الطويل لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة . يُنظر جمهرة أشعار العرب للقرشي : 304 .
2- يُنظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش : 8 / 4256 .
3- شرح المفصل لابن يعيش : 3 / 6 .
4- يُنظر المزهر في علوم اللغة للسيوطي : 1 / 267 .
5- البيتان من الطويل لأسماء بن خارجة الفزاري وقد قيل إنّهما لشريح القاضي وهناك من نسبهما إلى أبي الأسود الدؤلي وليس ذلك بصحيح . ينظر كتاب الأغاني للأصفهاني : 20 / 376 ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 139 ، وجمل الخليل : 141.
6- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 139 .

واستشهد الخليل على ذلك بقول عُبيد الله بن الحر :

متى تأتنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا * تَجدْ حَطَباً جَزْلاً ونارَاً تأجَّجا** [1]

والشاهد فيه : متى تأتنا تجد ، فعل الشرط وجوابه ، وقوله تلمم : فعل مضارع مجزوم ؛ لأنّه بدل من فعل الشرط ، ولو أمكن رفعه على تقدير الحال لجاز[2].

ومن شواهد الخليل في هذا المبحث كذلك قول الحطيئة :

متى تأته تعْشو إلى ضَوْء نارِهِ * تَجِدْ خَيرَ نارٍ، عِنْدها خيرُ مُوقِدِ** [3]

والشاهد فيه على أنّ (تعشو) في موضع عاشياً، منصوب على الحال [4].

وهذا ما رآه الخليل بقوله : " رفع تعشو على معنى تأتيه عاشيًا فصرف من النّصب إِلَى الرّفْع وَلَولا ذَلِك لَكَانَ تعش على المجازاة جزم " [5] .

ولم يخالف الفرّاء الخليل في سبب رفع (تعش) إذ يقول : " رفع تعشو ؛ لأنّه أراد متى تأته عاشيًا ؛ لأنّه أراد الاستئناف كما يقالُ: إنْ تأتنا نكرمك نعطيك كلَّ ما تريد لا على الجزاء "[6] .

ويرى السيرافي أنّ تقدير البيت عنده : عاشيًا إلى ضوء ناره ، وأمّا الجزم فعلى البدل من الفعل الأول ، وبيّن أنّهُ يبدل الفعل من الفعل عندما يكون في معناه وتأويله [7] ، أمّا البغدادي فقد وافق سابقيه فيما ذهبوا إليه من أنّ علّة الرّفع لـ(تعشو) وقوعه بين المجزومين أي : الشرط والجزاء ؛ لأنّه قصد به الحال أي : متى تأته عاشيا أي : ناظرًا إلى ضوء ناره [8] .

واستشهد الخليل أيضاً بقول الأعشى :

1- البيت من الطويل لعبيد الله بن الحر الجعفي . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب : 2 / 5 .
2- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 231 .
3- البيت للحطيئة من الطويل . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 2 / 423 .
4- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 77 .
5- جمل الخليل في النحو : 143 .
6- معاني القرآن للفرّاء : 2 / 273 .
7- يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 3 / 290 .
8- يُنظر الخزانة للبغدادي : 5 / 207 .

لَقدْ كَانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ * تَقضَّى لَبَانَاتُ ويْسأْمُ سائِمُ** [1]

الشّاهد في البيت : (ثواءٌ وثواءً او ثواءٍ) رفع ونصب وخفض – فنصب على ضمير (أَنْ) ؛ لأنّ التقضّي اسم ، ومن قال : "فَتَقْضى" رفع (ويسأمُ) لأنّه قد عطف على فعل وهذا واجبٌ [2].

ذكر الخليل أنّ الشّاعر أَرَادَ أَن يَقُول : وَأَن يسأمَ سائمٌ ، فصرف النّصب إِلَى الرّفْع فَقَالَ : ويسأمُ وَقَالَ بَعضهم : نصب ويسأمَ على إِضْمَار أنْ فصرف إِلَى النّصب لأنّ مَعْنَاهُ : وَأَن يسأمَ [3].

وقال المبرّد في هذه المسألة : "إنّ النّحْويّين ينشدون بيت الأعشى على ضربين : فيرفع يسأم ؛ لأنّه عطفه على فعل وهو تُقضى فلا يكون إلا رفعاً ، ومن قال تَقضِّي لُبانات قال ويسأمَ سائمُ لأنّ ؛ تَقَضِّى اسم فلم يجز أن تعطف عليه"[4].

أمّا السّهيلي فقد علّل النّصب في (يسأم) بإضمار (أن) كيلا ينعطف الفعل على الاسم وإنّما استحال أن ينعطف الفعل على الاسم كيلا يشترك معه في العامل الذي يعمل فيه، إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال، فأضمروا (أن) ؛ لأنّها مع الفعل في تأويل الاسم [5] .

وأوضح ابنُ الصّائغ أنّ (تَقَضِّي لُبَاناتٍ) اسم كان ، فتَنصب (يسأمَ) بإضمار (أن) وترفعه ؛ فاسم كان على هذه الرّواية ضمير شأن [6] .

مبحث الرَّفْع بِالْحملِ على الْموضع

1- البيت من الطويل للأعشي . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 7 / 117 .
2- يُنظر معاني القرآن للأخفش : 1 / 71 .
3- الجمل في النحو للخليل : 144 .
4- المقتضب للمبرّد : 2 / 26 .
5- يُنظر نتائج الفكر في النحو للسهيلي : 246 .
6- يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابنُ الصّائغ 2 : / 724 .

وقد استشهد الخليلُ بقولِ كعب بن زهير :

فلم يَجدَا إلاّ مُناخَ مَطِّيةٍ * تَجافَى بَها زَورٌ نَبِيلٌ وكَلْكلُ**

ومُفْحَصهَا عنها الحَصىَ بِجِرانِها * ومَثْنَى نَواجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ**

وسُمْرٌ ظِماءٌ واترَتْهُنّ بَعدَما * مضى هَجْعَةٌ من آخِرِ الليلِ ذُبَّلُ** [1]

والشاهد في الأبيات : إنّه لم يعطف (وسمر) على (مناخ مطية) ورفع بالابتداء وأضمر الخبر، ولو نصب لكان جيدا [2] .

قال الخليلُ : " رفع (سمر) وَلم ينسقه على الاسْتِثْنَاء ؛ لأَنَّهُ حمله على الْمَعْنى لأَنَّك إِذا قلت لم أر فِي الْبَيْت إِلا رجلَيْنِ فَهُوَ فِي الْمَعْنى فِي الْبَيْت رجلانِ "[3] ،" كأنّه قال: وثَمّ سُمْرٌ ظِماءٌ"[4] .

وذكر الشّاطبي أنّ الضمير في قوله: (يجدا) عائد على الغراب والذئب اللذين ذُكرا في بيت سابق [5] .

كما استشهد الخليل بقول الشّمّاخ :

بادتْ وغَيَّرَ آيَهنّ مع البلَى * إلاّ رَواكِدُ جَمْرُهنّ هَباءُ**

ومُشَجَّجٌ أَمّا سَواءُ قَذالِهِ * فَبدا وغيَّرَ سارَهُ المَعْزاءُ** [6]

والشاهد: "رفع (مشجج)، ولم يعطفه على (رواكد) المنصوب على تقدير: (وفيها مشجج) وحمل مشجج بالرّفع على المعنى ؛ لأنّ المعنى : بادت إلا رواكد، بها رواكد، فحمل مشجج على ذلك"[7] .

1- هذه الأبيات من الطويل لكعب بن زهير ، وقد اختلفت بعض المصادر في رواية الأبيات عما أورده الخليل في كتابه الجمل في النحو . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 6 / 184 .
2- شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 62 .
3- الجمل في النحو للخليل : 144 . .
4- الكتاب : 1 / 173 .
5- يُنظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي : 4 / 239 .
6- البيتان من الكامل وهما للشمّاخ بن ضرار . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب : 1 / 35 .
7- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 82 .

قال الخليل : " فَرفع وَكَانَ حَدّه النّصب على الاسْتِثْنَاء ؛ لأنَّهُ حمله على الْمَعْنى كَمَا تَقول : فنيَ المَالُ إلاّ أَقَلّه ، رفع على الْمَعْنى لأنَّك تُرِيدُ : بَقِي أَقَلّه وساره بِمَعْنى : سائره"[1] .

وذكر سيبويه أنّه يحوز هذا الإضمارُ ؛ لأنّ معنى الحديث في قولك : هذا ضاربُ زيدٍ : هذا ضَرَبَ زيدًا وإن كان لا يَعمْلُ عملَه فحُمِلَ على المعنى [2] .

وقال في موضعٍ آخرَ : "والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوّله، وإن لم يحسن في آخره ماحسن في أوله" [3] ، (وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم) [4] .

ووافق البغدادي الخليلَ فيما ذهب إليه في الحمل على المعنى حيث أنّ (بادت إلا رواكد) معناه : بها رواكد ، فحمل مشجعًا على ذلك [5].

ومن شواهد الخليل أيضا في هذا الباب قول الفرزدق :

إليك أميرَ المؤمنين رَمَتْ بنا * هُمُومُ المُنَى والَهْوجَلُ المتعَسَّفُ**

وعَضُّ زَمانٍ يابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ * من المالِ إلاَّ مُسْحتاً أو مُجَلَّفُ** [6]

والشاهد في البيت الثاني قوله : (مسحتًا أو مُجلّف) حيث رفع (مُجلّف) على أنّه يستأنف الكلام لجملة جديدة من مبتدأ وخبر (أو مجلّف كذلك)، أو أنّ (مجلّف) فاعل لفعل محذوف يُفهمُ من السياق وتقديره : (بقي) ، وللعلماء تخريجاتٌ في هذا البيت، ومنهم من غيّر رواية البيت ليتحاشى هذه التفسيرات [7] .

وذكر البغدادي أنّه تجوز المخالفة في الإعراب ، إذا عُرف المراد كما هنا ، فإنّ قوله : (مجلّف) معطوف على قوله : (مسحتًا) ، وهما متخالفان نصبًا ورفعًا [8] .

1- الجمل في النحو للخليل : 145 .
2- يُنظر الكتاب : 1 / 172 .
3- المصدر السّابق : 3/ 123.
4- المصدر نفسه : 1/ 14.
5- يُنظر خزانة الأدب للبغدادي : 5 / 145 .
6- البيتان من الطويل للفرزدق . يُنظر جمهرة أشعار العرب للقرشي : 699 .
7- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 104 .
8- يُنظر خزانة الأدب للبغدادي : 5 / 142 .

ومن شواهد الخليل كذلك قول ابن حرقوص :

من كانَ أَسْرَع في تفرُّقِ فالجٍ * فلَبُونه جَرِبَتْ معاً وأغَدَّتِ**

إلاّ كَناشِرَةَ الذي ضَيَّعْتُم * كالغُصْن في غُلَوائه المتنبِّتِ** [1]

الشاهد في البيت : جعلُ (إلاّ) في موضع الواو ، يريد : وكناشرة [2]

قال الخليل : " أَي : وكناشرة وَإِلاّ فِي مَوضِع الْوَاو وَذَلِكَ أَنّ بني مَازِن يَزْعمُونَ أَنّ بني فالج الَّذين هم فِي بني سليم وناشرة الَّذين هم فِي بني أَسد من بني مَازِن"[3].

كما استشهد الخليلُ بقول الأعشى :

إلاّ كخارجة المكلّفِ نفسَه * وابنَي قبيصة أن أغيبَ ويشْهدَا** [4]

الشّاهد عند الخليل جعل (الواو) مكان (إلاّ) : " أَي : وكخارجة [5]

أمّا المبرّد فيقول :" فإنّما الكاف زائدة وهو استثناء ليس من الأوّل ولو حذفت الكاف لكان الموضع نصباً "[6] .

ووافق ابنُ السّراج المبرّد فيما ذهب إليه من أنّ الكاف تُعدُّ زائدةً [7] كما زِيدت بحسب رأيه في قوله تعالى :﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾[8] .

وذهب ابن جني كذلك إلى ما ذهب إليه المبرّد وابن السراج من أنّ الكاف تُعد زائدة في قول الأعشى السابق [9] .

1- البيتان من الكامل لكابية بن حرقوص بن مازن ، وقيل لعنز بن دجاجة ، وقيل لشهاب المازني ، وقيل لمعاوية بن كاسر المازني . وفي رواية الكتاب قوله : (**من كان أشرك**) . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 1 / 539 – 540 ، والكتاب : 2 / 328 .

2- يُنظر مجاز القرآن لأبي عبيدة : 1 / 61 ، والإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم : 2 / 101 .

3- الجمل في النحو للخليل : 147 .

4- البيت من الكامل وهو للأعشى . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 2 / 208 .

5- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 147 .

6- المقتضب للمبرد : 4 / 418 .

7- يُنظر الأصول في النحو لابن السّراج : 1 / 294 .

8- سورة الشورى : من الآية (11) .

9- يُنظر سر صناعة الإعراب لابن جني : 1 / 303 .

كما استشهد الخليل بقول الزّبرقان :

نُهْدِى الخَمِيس نِجاداً فى مَطالِعها * إمَّا المِصَاعَ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ**[1]

الشاهد فيه : "رفع (ضربة رغب) ولم يعطفها على المصاع و(المصاع) منصوب بإضمار فعل كأنّه قال: إمّا يماصع المصاع ، وإما فعله أو أمره ضربة رغب "[2].

قال الخليلُ : "حمّل الضَّرْبَة على الْمَعْنى فَرَفعهَا وَلم يعطفها على المصاع فينصبها كَأَنَّهُ قَالَ : وَإِمَّا أَن تكون ضَرْبَة رغب "[3] .

وهذا ما بيّنه السيرافي في شرحه بقوله : "فحمل (ضربة رغب) على المعنى وذلك أن معنى قوله: إما المصاع ، أي: إما يماصع مصاعا ، أي يضارب ويقاتل ولو جعل مكان ذلك إما أمره مصاع لكان مستقيما، نائبا عن ذلك المعنى، فحمل (وإما ضربة رغب) على ذلك المعنى، كأنّه قال: وإمّا أمره ضربة رغب ، وهي الواسعة "[4] . وقول الآخر :

إن كنت أعجبتني فَالآن أعجبتني* قتل الغلامان بالديمومة البيد**[5]

الشّاهد في البيت عند الخليل : إنه أراد ما قتله الغلامان حيثُ رخّم الهاء وسكّن التاء لتحرك اللام ورفع الغلامين بفعلهما [6]

1- البيت من البسيط وهو للزبرقان ، أو لمزاحم العقيلي . ويهدي : يعرّف . والخميس : الجيش . والنجاد : جمع نجد ، وهو الطريق في الجبل . والمصاع : المجالدة بالسيف . والضربة الرُّغُب : الواسعة . يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحويّة لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 179 .

2- شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 262 .

3- الجمل في النحو للخليل : 148 .

4- شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 2 / 28 .

5- البيت نسبه الخليل في جمله إلى الأعشى . يُنظر الجمل في النحو للخليل : 148 .

6- يُنظر المصدر السّابق ، الصفحة نفسها .

مبحث الرَّفْع بالحكاية

واستشهد الخليل بقول الشّاعر :

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ بَحْراً * فقلتُ لصَيْدَحَ انتجِعِي بَلاَلاً**[1]

وفي رواية أخرى اختلاف صدر البيت عن رواية الخليل في الجمل وهي قوله :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا*** [2].

الشّاهد فيه : برفع الناس ؛ لأنّه سمع قائلاً يقول: الناس ينتجعون غيًا ، فحكى ما سمعه [3].

قال المبرّد : "سمعت الناس ينتجعون" حكاية ، والمعنى : إنّما هو سمعتُ هذه اللفظة ، أي : قائلاً يقول : "الناسُ ينتجعون غيثاً"[4].

وهذا ما ذهب إليه ابنُ جني معقبًا على صدر البيت بقوله : أي : سمعت من يقول الناسُ ينتجعون غيثًا [5].

ووافق الأنباري المبرّد وابن جني فيما ذهبا إليه من أنّ (الناسُ) بالرّفع ، كأنّه سمع قائلا يقول : الناسُ ينتجعون غيثًا فحكي الاسم مرفوعًا كما سمع [6] .

ومستشهداً ببيت ذي الرّمة ذكر البغدادي أنّ مِن أوهامِهم في هذا المعنى ينصبون لفظ النّاس على المفعول ولا يجوز ذلك ؛ لأنّ النّصب بجعل الانتجاع مما يُسمع وما هو كذلك . إنّما الصّواب أن يُنشد بالرّفع على وجه الحكاية [7].

1- البيت من الوافر لذي الرمة . يُنظر شرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 144 .
2- يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 6 / 65 .
3- يُنظر توجيه اللمع لابن الخبّاز : 592 .
4- الكامل في اللغة والأدب للمبرّد : 2 / 42 .
5- يُنظر سر صناعة الإعراب لابن جني : 1 / 232 .
6- يُنظر أسرار العربية للأنباري : 335 .
7- يُنظر الخزانة للبعدادي : 9 / 169 – 170 .

وَقَالَ ابن أبي خازم :

وجدْنا في كتابِ بني تميمٍ * أحقُّ الخيلِ بالرَّكْضِ المُعارُ**[1]

والشاهد في البيت أنّه حكى الجملة ولم يُعمل الفعل (وجدنا) المتعدّي في لفظها و(أحقُّ الخيل) مبتدأ و(المعار) خبره ، والجملة في موضع نصب بـ(وجدنا) [2].

قال سيبويه : " وذلك لأنّه حكى(أحق الخيل بالركض المعار) فكذلك هذه الضّروب إذا كانت أسماءً وكلّ شيءٍ عمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال" [3].

وذكر المبرّد أنّه " لم يجز في هذا إلا الحكاية لأنّه لا يدخل عاملٌ على عاملٍ فـ(أَحقُّ الخيل) رفع بالابتداء ، والمعار خبره فهذا بمنزلة الفعل والفاعل" [4].

وعلّل ابنُ جني رفع (أحقُّ) في بيت ابن أبي خازم بمعنى : وجدنا هذا مكتوبًا عندهم والمعار هنا السمين[5].

وهذا رأي البغدادي حيث أكد على حكاية الجملة ودليله أنّ قوله : (أحقُّ الخيل) ابتداءٌ و(المعارُ) : خبرُه ، ومثل هذا في الكلام : قرأت الحمدُ لله ربّ العالمين إنّما حكيت ما قرأت[6].

1- البيت من الوافر لبشر بن أبي خازم ، وهناك من نسبه إلى الطرماح . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 3 / 200 .
2- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 279 .
3- الكتاب : 3 / 327 .
4- المقتضب للمبرّد : 4 / 10 .
5- يُنظر سر صناعة الإعراب لابن جني : 1 / 232 .
6- يُنظر الخزانة للبغدادي : 9 / 170 .

ومن شواهد باب الحكاية التي استشهد بها الخليل في جُملِهِ قول الآخر:

كتبتُ أَبُو جادٍ وحطي مرامرٍ * وخَرَّقْتُ سِرْبَالاً وَلستُ بكاتِب** [1]

ووردت في عدة مصادر ثلاث رواياتٍ أخريات اختلفت جميعها عمّا رواه الخليل في الجمل وهي قوله :

تعلمت باجادًا وآل مُرامر ***وسدوت أثوابي ولست بكاتب

تعلمت باجاد وآل مرامر * وسودت سربالي ولست بكاتب**

كتبتُ أَبُو جادٍ وخطَّ مرامرٍ ***وخَرَّقْتُ سِرْبَالاً وَلستُ بكاتِب [2].

والشاهد قوله : كتبت (أبو جاد) حيث أبقى (أبو جاد) مرفوعا ، على الحكاية [3].

قال الخليلُ :" وكلُّ ما استفهمت به فارفع بالحكايةِ ما لم تأتِ بالتاء فإذا جئت بالتاء فانصب فإنّه بمنزلة تظن وترى "[4].

" وتقول : قرأت: الحمد لله ، وكتبت: أبو جاد ، ووجدت: الله أكبر كلمة صدق وسمعت الناس يقولون ذاك ، تحكي ما تُخبر عنه "[5].

كما استشهد الخليل في باب الحكاية كذلك بقول الأسدي :

أنواما تَقول بني لوَي * قعيد أَبِيك أم متناومينا** [6]

وهناك رواية ثانية للبيت وهي قول الشّاعر :

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيَّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتجاهِلِينَا [7]

1- البيت لم ينسبه الخليل إلى أحد ولم أجده في عدة مصادر منها الكتاب .

2- يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 1 / 384 ، و شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 144 ، و المزهر في علوم اللغة للسيوطي : 2 / 297 .

3- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 144 .

4- الجمل في النحو للخليل : 151 .

5- الإبانة في اللغة العربية لابن سلمة : 1 / 177 .

6- البيت من الوافر وقائله هو كميت بن زيد الأسدي . يُنظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني : 2 / 888 وشرح المفصل لابن يعيش : 4 / 319 ـــ 320 .

7- يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية 8لإميل يعقوب : / 87 .

والشاهد فيه قوله : "(أجهالاً تقول بني لؤي) حيث أعمل "تقول" عمل "تظن"، فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: "جهالاً"، والثاني قوله: "بني لؤي" [1] .

نصب الشّاعرُ (نوامًا) ، و(بني) بالفعل تقول لأنّه مبدُوءٌ بالتّاء ولم يُجرِهِ على الحكاية لعدم توفّر شروطها [2] .

وبيّن السيرافي أنّ الشّاعرَ أعمل (تقول) عمل (تظن) فصارت (بني لؤي) المفعول الأول و(إجهالا) المفعول الثاني[3] . ومن شواهد الخليل أيضاً قول ابن الخشرم :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا * يلحقن أم غَانِم وغانما** [4]

والرّوايتان الأخريان لعجُز البيت قوله :

***** يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا**

***** يُدنين أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا** [5]

والشاهد فيه : تقول القلّص يدنين: حيث أجرى تقول، مجرى تظنّ فنصب به مفعولين. واستخدام القول بمعنى الظن فيه مذهبان : الأول يجيزه مطلقا فيقولون: قلت: زيدا منطلقا.والثاني: يوجب الحكاية فيقول: قلت زيد منطلق ، ولا يجيز إجراء القول مجرى الظن إلا بشروط [6] .

وأجاز بنو سليم أن تقول : قلت زيدا منطلقا وغيرهم يُوجب الحكاية فيقول : قلت زيدٌ منطلقٌ ، ولا يجيز إجراء القول مجرى الظن إلا بشروط أحدها أن تكون الصيغة تقول بتاء الخطاب أو أن يكون مسبوقا باستفهام ، أو أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل ، أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول [7] .

1- شرح المفصل لابن يعيش : 4 / 320

2- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 151 .

3- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 92 .

4-الرّجز لهدبة بن خشرم العذري . يُنظر شرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شرّاب : 3 / 35 .

5- يُنظر المُعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 12 / 61 ، و شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شرّاب : 3 / 35 . .

6- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شرّاب : 3 / 35 .

7 - يُنظر شرح شذوز الذهب لابن هشام : 488 .

واستشهد الخليلُ في هذا الباب كذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

أمّا الرَّحيلُ فدونَ بَعْدِ غَدٍ * فَمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا** [1]

والشاهد: نصب (الدار) بالفعل (تقول) لخروجها إلى معنى الظنّ ، ويُشترط لاستعمال (تقول) بمعنى (تظن) أن يكون معه استفهام، وأن يكون القول فعلا للمخاطب، وأن لا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ، فإن لم تتحقق في الفعل هذه الشروط، يكون ما بعدها منقولا على الحكاية [2] .

قال الخليل : " نصب الدَّار على معنى تظن " [3] ، ويُجوّز سيبويه الرّفع في هذه المسألة فيقول : " وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكاية " [4].

وأوضح الزّمخشري أنّ بني سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت [5] .

والنحويون لا يُقيّدون الاستفهام ، بل يطلقونه بحيث يدخل فيه الاستفهام بـ(هل) وغيرها من الأدوات ، وبذلك لا يُشترط كونه للحال. فاقتضى الإطلاق في جميع أدوات الاستفهام، فتقول: أتقول زيدًا صاحبك؟ وهل تقول زيدًا صاحبك؟ ومتى تقولُ زيدًا منطلقًا؟ [6] .

وفي مثل هذه المسألة نرى البغدادي يُجوّز الرّفع على الحكاية بالعامل الذي نصبت به [7] .

1- البيت من الكامل لعمر بن أبي ربيعة . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 8 / 41 .
2- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شرّاب : 3 / 275 .
3- الجمل في النحو للخليل : 152 .
4- الكتاب : 1 / 124 .
5- يُنظر المفصّل للزمخشري : 346 .
6- يُنظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي : 2 / 496 ، و تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ، تحقيق : الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، 1403 هـ - 1983 م ط1 : 4 / 197 .
7- يُنظر الخزانة للبغدادي : 9 / 187 .

وممّا استشهد به الخليل كذلك قول الكلبي :

فقالتْ حَنانٌ ما أتَى بك ههُنَا * أذُو نَسَبٍ أم أنتَ بالحَيِّ عارِفُ** [1]

"الشاهد فيه : إنّه رفع (حنان) أي: ما لك عندنا ، أو أمرنا حنان ، وهو خبر ابتداء محذوف، و (ما) بمنزلة أي شيء ، تقديره: أي شيء أتى بك هاهنا؟"[2].

يرى الخليل أنّ الشّاعرَ يُرِيد أَمْرِي وأمرك حنان ولولا ذَلِك لنصَبَهُ [3] ، ووافق سيبويه الخليل فيما ذهب إليه بقوله :" لم تُرِدْ حِنَّ ولكنّها قالت أمرنُا حَنانٌ أو ما يصيبنا حنانٌ وفى هذا المعنى كلّه معنى النّصب "[4] .

ويرى ابنُ يعيش أنّ الشّاعر رفع لمّا أفْرَدَ ؛ لأنّه لم يدخله معنًى غيرُ الذي يوجِبه اللفظُ كما كان ذلك في حالِ التثنية، فإذا قلت: "حَنانَيْكَ"، فهو منصوبٌ بفعل مضمر تقديرُه: تَحَنَّنْ تحنُّنًا بعد تحنُّن، لكنّهم حذفوا الفعلَ، لأنّ المصدر صار بدلاً منه كما كان ذلك في "سَقْيًا لك ورَعْيًا" [5] .

والحنانُ الرّحمةُ ، وهو مصدر حنّ يحِنُّ حناناً وتحنّن عليه : ترحّم ؛ والعرب تقول : حنانك يارب ، وحنانيك بمعنى واحد أي : رحمتك [6] .

وفي هذا المبحث كذلك كان من ضمن شواهد الخليل قول أميّة بن أبي الصّلت :

حَنانَيْ رَبِّنا ولَهُ عَنَوْنَا * نُعاتِبُه لَئِنْ نَفَعَ العِتابُ** [7]

الشاهد فيه : (حناني ربنا) حيث تمتّ إضافة (حناني) إلى اسم ظاهر، وهو نادر الحدوث ؛ فحنان ملازم الإضافة إلى الضمير [8].

1- البيت من الطويل للمنذر بن درهم الكلبي . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 5 / 32

2- شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 161 .

3- يُنظر جمل الخليل في النحو : 152 .

4- الكتاب : 1 / 320 .

5- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 291 .

6- يُنظر خزانة الأدب للبغدادي : 2 / 98 – 99 .

7- البيت من الوافر وهو لأميّة بن أبي الصّلْت . يُنظر المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب : 1 / 151 .

8 - يُنظر شرح ألفية ابن مالك المسمّى " تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة "لزين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي ، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية ، 1429 هـ - 2008 م ، ط1 : 2 / 388 .

واستشهد الخليل كذلك بقول ابن حرملة :

يَشْكو إلىَّ جَمَلِى طُولَ السُّرَى * صَبرٌ جَميل فكِلانا مُبْتَلَى** [1]

الشاهد فيه على رفع (صبر جميل) أي : صبر جميل أصلح من الشكوى . أو تضمر ما يقارب هذا المعنى [2] .

وروى الخليلُ هذا الشّاهد بالرّفع في قوله (صَبْرٌ جميلٌ) وهذا على تقدير، مبتدأ محذوف يكون الصّبر الجميل خبرًا عنه ، أي : أمري وأمرك صبرُ جميل ، ويرى سيبويه أنّ النّصب أكثرُ وأجودُ لأنّه ؛ يأمره رغم أنّ رواية الشّاهد في الكتاب بالرّفع [3] .

وذكر الزّمخشري أنّ الأصل (صبرًا) ،على: اصبر صبرًا. واستشهد كذلك بقراءة ابن أبي عبلة بالنّصب على الأصل في قوله تعالى :﴿ **وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ**﴾[4] فإن قلت : هل يجوز أن تنصب حطّة في قراءة من نصبها بقولوا ؟ قلت : لا يبعد والأجود أن تُنصب بإضمار فعلها ، وينتصب محل ذلك المضمر بـ(قولوا) [5] .

وأوضح السيرافي أنّ النّصب أجود في قوله : "صبر" ؛ لأنّ الجمل كان شاكيًا لطول السّرى فأمَره صاحبه بالصّبر[6] ، إلاّ أنّ السّامرّائي له رأيٌ ثان إذ لا يوافق سيبويه فيما ذهب إليه من أنّ النصب أكثر وأجود، إذ يرى أنّه أمرٌ يعود إلى المعنى ، فإن أراد الحدوث نصبه ، وإن أراد الثبوت رفع [7] .

1- البيت من الرّجز يُنسب إلى المبلّد بن حرملة من بني ربيعة بن ذهل بن شيبان . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 12 / 352 .
2- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 208 .
3- يُنظر الجمل في النّحو للخليل : 152 ، والكتاب : 1 / 321 .
4- سورة البقرة من الآية : (58) .
5- يُنظر الكشّاف للزّمخشري : 1 / 143 .
6- يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 2 / 213 .
7- يُنظر معاني النحو لفاضل السّامرّائي : 1 / 199 .

واستشهد الخليل أيضاً ببيت طرفة بن العبد :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا * حَنَانَيْك بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ** [1]

والشاهد فيه : نصب (حنانيك) على المصدر النّائب عن الفعل، وقد ثنّى الشّاعر (حنانيك)؛ لغرض التكثير؛ لأن التثنية أول مراتب التكثير[2].

ذكر الخليل أنّ قَوْلك لبيْك إِنَّمَا يُرِيدُونَ قربًا ودنوًا على معنى إلباب بعد إلباب أَي : قرب بعد قرب ، فَجعلُوا بدله لبيْك وَيُقَال ألبّ الرجل بمَكَان كَذَا وَكَذَا أَي : أَقَامَ ، وَكَانَ الْوَجْه أَن تَقول : لبيتك لأَنّهم شبّهوا ذَلِك باللبب فَإِذا اجْتمع فِي الْكَلِمَة حرفان غيّروا الْحَرْف الأخير [3] .

قال المبرّد إنّ مثل هذا ممّا يجوز إفراده ، فإذا أفردت فأنت مخيّرٌ : إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت ، فإذا ثنّيت لم يكن إلا منصوبًا ؛ لأنّه وُضع موضع مالا يتمكّن ؛ نحو : لبيك وسعديك[4].

ومن المصادر ما يختص بضمير المخاطب ، وهي مصادر مثناة لفظًا، ومعناها التكرار ؛ لأنّهم لمّا قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علمًا على ذلك ؛ لأنّها أول تضعيف العدد وتكثيره ، وهي: لبيك ، وسعديك ، ولا تُستعمل سعديك إلا بعد: لبيك لأنّ لبيك هي الأصل في الإجابة بينما سعديك كالتوكيد لها [5].

والذي أراه كان الأجدر بأن يُنقل هذا الشّاهد إلى أحد مباحث النّصب التي تتوافق معه وليس إلى هذا المبحث والكلام ينطبق على شواهد عدّة في كتاب الجمل وأرجّحُ هذا الاختلال في انعدام التنسيق بين الشواهد كما سبق القول إلى النسّاخ الذين قاموا بجمع محتويات الكتاب من عدة مخطوطات .

1- البيت **من الطويل** لطرفة بن العبد . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب **:4** / 147 .
2- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 2 / 41 .
3- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 153 .
4- يُنظر المقتضب للمبرّد : 3 / 224 .
5- يُنظر شرح التصريح للأزهري : 1 / 707 .

ومن شواهد الخليل في جمله أيضاً قول الشّاعر :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا* فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ** [1]

والشاهد فيه : فلبّي يدي مسور: حيث أضاف لبّي: إلى اسم ظاهر، وهو قوله: (يدي) شذوذا. وفيه دليل على أنّ (لبيك) مثنى [2].

وذكر ابنُ جني أنّ قوله : " فلبّي بالياء مع إضافته إيّاه إلى المظهر دلالة على أنّهُ اسمٌ مثنى بمنزلة غلامي زيد ، وصاحبي سعيد "[3].

أمّا العُكبري فقد أوضح أنّ لبّيك وسعدَيْك وحنانْيك ، هي مصادر والتقدير : أقمت على طاعتك إقامة بعد إقامة ، وسعدت بها سعدًا بعد سعدٍ ، وتحنَّنْ علينا تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ [4].

وبيّن ابنُ يعيش أنّه جَعْلُ (لبّي يدي مِسْور) بالياء، وإن كان مضافًا إلى الظاهر الذي هو "يَدَيْ" دليلٌ على أنّه تثنيةٌ ، ولو كان مفردًا من قبيلِ (لَدَى) وَ (كِلا) لكان اللفظ بالألف [5] .

ويقول الرّضي : " وأمّا قولهم : لبّى يُلبّي فهو مشتق من : لبيك، لأنّ معنى: لبّى: قال : لبيك كما أنّ معنى: سبّح وسلّم وبسمل ، قال : سبحان الله ، وسلام عليك وبسم الله ، وأمّا سبح بمعنى نزّه وسلّم بمعنى جعله سالمًا، فلم يُشتقّا من سبحان الله وسلام عليك "[6] .

1- البيت من المتقارب لأعرابي من بني أسد . يُنظر الكشّاف للزّمخشري : 2 / 543 ، و شرح التصريح على التوضيح للأزهري : 1/ 710 .
2- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب : 1 / 410 .
3- سر صناعة الإعراب لابن جني : 2 / 747 .
4- يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري : 1 / 465 .
5- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 293 .
6- شرح الرّضي على الكافية للأستراباذي : 1/ 330 .

مبحث الرَّفْع بالتحقيق

واستشهد الخليل بقول عمرو الزّبيدي :

وكلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوه * لَعَمْرُ أبيك إلاّ الفَرْقَدانِ** [1]

والشّاهد فيه قوله : "(إلاّ الفرقدان) حيث استعمل (إلاَّ) بمعنى (غير) واستشهد به النُّحاة على نعت (كلّ) بقوله: (إلاّ الفرقدان) على تقدير (غير) . وفيه ردٌّ على المبرّد الّذي زعم أنّ الوصف بـ(إلاَّ) لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل؛ فـ(إلاّ الفرقدان) صفة ولا يمكن فيه البدل "[2].

يرى الخليلُ أنّ رفع (الفرقدان) لأنّهُ جعل إلاّ تَحْقِيقا بينما يرى بعضهم أنّ (إلاّ) فِي مَوضِع الْوَاو، [3]، وقال سيبويه معلقاً على البيت السّابق : " كأنّه قال : وكلُّ أخٍ غيرِ الفرقدين مفارقه أخوه "[4] ، ووافق المبرّد سيبويه حيث يرى هو الآخر أنّ (إلا) وقعت مكان (غير) وقد يحدث العكس[5] .

أمّا البغدادي فأوضح أنّ (إلا) هنا صفة (لكل) ويجوز اعتبارها أداة استثناء ونصب الفرقدين على الاستثناء [6] . كما استشهد الخليل بقول الشّاعر :

إذا لَقِي الأعداءَ كان خَلاتَهُمْ * وكَلْبٌ على الأَدْنَيْنَ والجارِ نابحُ** [7]

والشاهد في البيت: رفع (كلبٌ) حيث حملت على الابتداء، والتقدير : وهو كلب[8] وهو ما ذكره الخليل في الجمل [9] .

1- البيتُ من الوافر، وهو لعمرو بن معدي كرب الزّبيدي ، ويُنسب كذلك إلى حضرميّ بن عامرٍ الأسديّ . و (الفرقدان): نجمان قريبان من القطب لا يفترقان. والمعنى: كلّ أخوين غير الفرقدين لا بدّ أن يفترقا بسَفرٍ أو موت. يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 1 / 474 .

2- المصدر السّابق ، الصفحة نفسها .

3- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 155 .

4- الكتاب : 2 / 335 .

5- يُنظر المقتضب للمبرّد : 409 – 410 .

6- يُنظر الخزانة للبغدادي : 3 / 390 .

7- البيت من الطويل بلا نسبة ، وهو من شواهد سيبويه ، والخلاة : الرطبة من الحشيش وهي واحدة الخلا يصفه بضعفه من مقاومة أدائه ، فهو سهل المأكل إذا لقوه ولكنه إذا لقي أهله وعشيرته تنمّر وصار كالكلب النّابح . يُنظر شرح الشّواهد الشعريّة لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 264 – 265 .

8- يُنظر الكتاب : 2 / 68 .

9- الجمل في النحو للخليل : 156 .

ومثله قول الآخر :

فَتَي الناس لا يَخْفى عليهمْ مكانهُ * وضِرْغامةٌ إنْ هَمَّ بالحَرْب أَوْقَعا**[1]

والشاهد فيه قوله : (ضرغامة) ، حيث حملت على الابتداء ، وتقدير الكلام غي قول الشّاعر : (وهو ضرغامةٌ) بالرّفع [2] .

أي : وهو ضرغامةٌ ، قال سيبويه : إن شئت حمّلته على الابتداء [3].

قال الخليل : و(لولا) تكون في معنى (هلا) ، وتكون في معنى (إذا) كما في قول الله جل وعز : ﴿ **فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ، وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ** ﴾[4] ، معناه : فإذا بلغت الحلقوم ، وتكون هل في معنى أليس كما في قوله تعالى : ﴿ **هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ** ﴾[5] أي : أليس في ذلك قسم ؟ وتكون في معنى قد كما في قوله تبارك تعالى : ﴿ **هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ**﴾[6] ، أي : قد أتى على الإنسان [7].

1- البيت من الطويل وهو من شواهد سيبويه في الكتاب والتي لم ينسبها لأحد . والضرغامة : من أسماء الأسد شبّه به الممدوح في إقدامه . يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة لمحمد حسن شُرّاب : 2 / 90 .
2- يُنظر المصدر السّابق : 2 / 115 .
3- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 157 ، والكتاب : 2 / 68 .
4- سورة الواقعة: الآيتان (83 ، 84) .
5- سورة الفجر: الآية (5) .
6- سورة الإنسان: من الآية (1) .
7- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 157 .

المبحث الثّالث

ظواهر متفرقة لما ورد مرفوعا من الشواهد

1–الرّفع بـ(الذي) و(من) و(ما)

2–الرّفع بـ(حتّى) إذا كان الفعل واقعاً

3–الرّفع بالقسم

4–الرّفع بشكل النّفي

5–الرّفع بـ(هل) وأخواتها

مبحث الرّفع بـ(الذي) و(مَنْ) و(مَا)

واستشهدَ الخليلُ بقول الشّاعر :

عَدَسٌ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ * عَتَقْتِ وَهذا تَحْمِلينَ طَليقُ** [1]

والشاهد فيه قوله : "وهذا تحملين طليق"، حيث ذهب الكوفيون إلى أن(ذا) اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته كما لم يمنعهم عدم تقدّم "ما" أو "من" الاستفهاميتين من التزام موصوليَّته، وعندهم أنّ التقدير: والذي تحملينه طليق " [2].

قال الخليل : مَعْنَىُ (هذا) في البيت:(الَّذِي) أي : الذي تحملين طليق ، فرفع لأنَّهُ خبر الَّذِي [3].

ووافق الأنباري الخليل فيما ذهب إليه بقوله : " يريد والذي تحملين طليقٌ فدلّ على أنّ أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة [4] .

ونقلَ ابنُ هشام أنّ (ذا) موصولة بشرط أن يتقدّمها (ما) ، أو (من) الاستفهاميتين فإن لم يدخل عليها شيءٌ من ذلك فهي اسمُ إشارةٍ ولا يجوز أن تكون موصولة وفي ذلك خلافٌ بين الكوفيين والبصْريين [5].واستشهد الخليل بقول لبيد :

أَلا تَسْأَلونِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ * أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلٌ** [6]

والشاهد فيه : " أنّه رفع (أنَحبُ) وجعله استفهاماً مفسراً لقوله: ماذا يحاولْ و (ذا يحاول) مرفوع لأنه خبر (ما) ومعناه: أي شيء الذي يحاول. ولو كانت (ذا) مع (ما) كشيء واحد، لكان (ماذا) منصوباً بـ(يحاول)، وكان قوله (أنَحبُ) منصوباً لأنّه

1- البيت من الطويل ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 5 / 191 .
2- شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 365 .
3- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 159 .
4-الإنصاف للأنباري : 2 / 717 .
5- يُنظر شرح قطر النّدى وبل الصّدى لابن هشام : 104 .
6- البيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري .

استفهام مفسر للاستفهام الأول فهو على إعرابه، وكان المعطوف عليه منصوباً وهو قوله : (أنَحبُ فيُقْضَى أُمْ ضَلالاً وباطلاً) "[1].

قال سيبويه : " أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وأما إجراؤهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك ماذا رأيت ؟ فتقول خيراً كأنّك قلت ما رأيت " [2] .

وقد أجاز الفرّاء في البيت السّابق النّصب على إيقاع الفعل عليها، فقال: "رفع النّحب ؛ لأنّه نوى أن يجعل (ما) في موضع رفع ، ولو قال: أنحبًا فيُقضى أم ضلالاً وباطلاً ، كان أبين في كلام العرب" [3] .

فكما أنّ (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، كذلك الأمر في (نحبُ)، وقد رجّحَ الفرّاء النّصب فيه على الرّفع وذلك لأنّه ؛ أوضح في المعنى .

ويمكن أن يكون الرّفع في (نحب وضلال) على البدلية من اسم الاستفهام (ما) وهو في موضع رفع ، وهذا ما قصده الفرّاء بقوله السّابق: (لأنّه نوى أن يجعل (ما) في موضع رفع ، أو يكون الرّفع فيهما على البدلية من الاسم الموصول (ذا فيكون المعنى ما الذي يحاول نحبُ ام ضلال وباطلُ) وهذا ما ذهب اليه الخليل[4].

1- شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 54 .
2- الكتاب : 2 / 417 .
3- يُنظر معاني القرآن للفرّاء : 1 / 139 .
4- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 160.

ومن شواهد الخليل في هذا الباب أيضاً قول الشّاعر :

إذا مَا جنى لم يستشرني بذو جنى * وَلَيْسَ يعريني الَّذِي هُوَ قارف** [1]

الشاهد في البيت قوله : (بذو جنى) يعني بالذي جنى [2]

وقال آخر : **فَإِن بَيت تَمِيم ذُو سَمِعت بِهِ *** فِيهِ تنمت وعزت بَينهَا مُضر** [3]

وفي روايةٍ ثانيةٍ قوله :

فإنَّ بيت تميمٍ ذو سَمِعْتُ به ***فيه تَنَمَّتْ وأرست عِزَّها مُضَرُ [4]

والشّاهد في البيت قوله : (ذو سمعت) أي : الذي سمعت[5] ، فذو في هذا الموضع هي اسم موصول بمعنى الذي .

وأوضح المبرّد أنّ قوله : (ذو سمعت به) يريد الذي ، وكذلك تفعل طيء حيثُ تجعل ذو في معنى "الذي [6] .

وذكر ابنُ السّراج **أنّ** طيء تستعمل (ذو) بمعنى (الذي) إذ تقول : هذا ذو قالَ ذاكَ . بمعنى: هذا الذي قالَ ذلكَ [7] .

وقال ابنُ منظور : " وأَمّا قول الشاعر : **فإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْت به***** فإِنَّ ذُو هاهنا بمعنى الذي ولا تكون في الرّفع والنّصب والجرّ إِلاَّ على لفظٍ واحدٍ وليست بالصفة التي تُعرب نحو قولك : مررتُ برجلٍ ذي مال ، وهو ذو مال ، ورأَيت رجلاً ذا مال ، قال : وتقول رأَيت ذو جاءَك ، وذُو جاءَاك ، وذو جاؤُوك ، وذو جاءَتْكَ ، وذو جِئْنَكَ لفظ واحد للمذكر والمؤنث ....، فلما جاء بها بالواو في حال النّصب علمنا أنه يراها مبنية، وبناؤها كما علمت على السكون " [8] .

1-البيت بلا نسبة . يُنظر الجمل في النحو للخليل : 161 .
2- يُنظر المصدر السّابق ، الصفحة نفسها .
3- البيت من البسيط نُسب إلى رجلٍ من طيء وأنشده أبو زيد الأنصاري . يُنظر العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي : 2 / 315 .
4- يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 3 / 268 .
5- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 161 .
6- يُنظر الكامل في اللغة والأدب للمبرّد : 3 / 159 .
7-يُنظر الأصول في النحو لابن السرّاج : 2 / 262 .
8- لسان العرب لابن منظور : 3 / 1478 .

ويقول الأقرع بن حابس :

إِذا مَا أَتَى يَوْم يفرق بَيْنَنَا * بِمَوْت فَكُن يَا وهم ذُو يتَأَخَّر**[1]

ووردت للبيت رواية أُخرى وهي قول الشّاعر :

إِذا مَا أَتَى يَوْم يفرق بَيْنَنَا * بِمَوْت فَكُن أنت الذي تَتَأَخَّر**[2]

والشاهد في البيت قوله : (ذو) وهي هنا بمعنى الذي [3]

وذو في لغة طيئ لا تُستعمل إلا موصولة بمعنى الذي وهي مبنية على الواو تقول مثلاً : جاءني ذو قام وسمع ، وقد تعرب [4] .

" والأكثر أنّ (ذو) الطائية لا تتصرف ، نحو: جاءني ذو فَعَل، وذو فَعَلا، وذو فعلوا، وذو فعلت ، وذو فعلتا، وذو فعلن " [5] .

والواقع أنّ هذه الظّاهرة لم تقتصر على الشّعر فقط بل دخلت في أمثال العرب كذلك وتحديداً في قبيلة طيء ، من ذلك قولهم : (أتى عليهم ذو أتى) [6] ، أي: أتى عليهم الذي أتى على الناس، وهو الموت.

كما وردت (ذو) الموصولة أيضا ، على لسان حذيفة بن سور العجلاني حين قابل الأصمعي ، فسأله من هو؟ قال الأصمعي: أنا عبد الملك بن قريب الأصمعي. فقال حذيفة : ذو يتتبع الأعراب، فيكتب ألفاظهم ؟ [7] .

1- البيت يُنسب للأقرع بن حابس ، أو لحاتم الطائي . يُنظر العمدة في محاسن الشعر وآدابه ،لأبي على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، **دار الجيل 1401 هـ - 1981 م** ، ط5 : 2 / 294 .

2- يُنظر المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

3- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 161 .

4- يُنظر شرح قطر النّدى لابن هشام : 102 ، والهمع للسيوطي : 1 / 326 .

5- شرح الرضي على الكافية للأستراباذي : 3 / 22 .

6- يُنظر مجمع الأمثال للميداني : 1 / 61 .

7- يُنظر المزهر للسيوطي : 2 / 246 .

مبحث الرَّفْع بـ(حَتَّى إِذا كَانَ الْفِعْل وَاقعا)

(حتّى) حرفُ ابتداءٍ غيرُ عاملٍ تُستأنف الجمل بعده سواء أكانت الجملة اسمية أم كانت الجملة فعلية فعلها مضارع غير منصوب أو ماض[1] .

قال الخليل :" قَوْلهم : سرنا حَتَّى ندْخلُهَا رفعت ندْخلهَا لأَنَّهُ فعلٌ قد مضى ، وَهُوَ وَاقعٌ فَكَأَنَّهُ صرف من النّصب إِلَى الرّفْع وَوَجهه حَتَّى دخلناها " [2].

واستشهد الخليل بقول الشّاعر :

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غُزَاتهم ***وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ [3]

وهناك ثلاث روايات لصدر البيت وهي قول الشّاعر:

مَطَوْتُ بهم حتى تكِلَّ مَطيُّهم***

مَطَوْتُ بهم حتى يَكِلَّ غَريُّهم ***

سَريْتُ بهمْ حَتى تكِلَّ مَطِيُّهُمْ ***[4]

والشاهد في البيت " أنّه لمّا جاء بـ(حتى) التي تنصب ما بعدها – وأراد أن يذكر بعدها ما لا يجوز أن يُعطف عليها – جاء بـ(حتى) في الكلام الثاني . وما بعد الأول منصوب لأنه غاية، والجملة الثانية مبتدأ وخبر، و (حتى) التي هي غاية، لا تدخل على المبتدأ والخبر (فجاء بـ (حتى) التي ترفع ما بعدها من الأفعالْ وتدخل على المبتدأ والخبر)" [5].

ويرى الفرّاء أنّ من نصب (تكِلّ) على اعتبار أنّ الفعلَ الذي أدّاه قبل (حتّى) ماض ؛ فالمَطوْ بالإبل يتطاول حتى تكلّ عنه . ويدلّك على أنّه ماضٍ أنّك تقول: مطوت بهم حتى كلّت غُزاتهم ، فالأحسن فَعَل مكان يفعل لتعرف الماضي من المستقبل ولا

1- يُنظر المعجم الوافي في النحو العربي لعلي توفيق الحمد ، يوسف جميل الزّعبي : 143 .
2- الجمل في النحو للخليل : 162 .
3- البيت من الطويل لامرئ القيس . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 8 / 167
4- . يُنظر الجمهرة لابن دريد : 2 / 927 ، ولسان العرب لابن منظور : 6 / 4226 ، و شرح المفصل لابن يعيش : 4 / 247 .
5- شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2 / 73 .

يحسن مكان المستقبل فَعَل ؛ ألا ترى أنّك لا تقول : اضرب زيدًا حتى أقَرَّ، لأنّك تريد: حتى يكون ذلك منه [1] .

ومعنى كلام الفرّاء هذا أنّ (حتّى) تنصب الفعل المضارع ، إذا كان ما قبلها فعلُ ماضٍ قريب الوقوع من الزمن الحاضر؛ وذلك بأن يكون هذا الفعل مما يمتدُّ إلى الوقت الحاضر أو إلى زمن التكلّم ، أو إلى ما يقرب منهما ، وكان بعدها الفعل المضارع الذي يدلُّ على الحال ، ففي هذه الحالة يجوز في الفعل المضارع بعدها النّصب بها ، ويجوز أيضا فيه الرّفع .

قال أبو علي الفارسي : "قوله: هي التي ترفع ، يريد التي يرتفع الفعل بعدها ، كما يرتفع الاسم في قولك : حتّى كُلَيْبٌ ، لأنّه بمنزلة حرفٍ من حروف الابتداء . قال: وإنْ نَصَبْتَ وقد رَفَعْتَ فعلَك فهو مُحالٌ.أي : لأنّك لا تعطف بمنصوب على مرفوع [2]".

1- يُنظر معاني القرآن للفرّاء : 1 / 133 .
2- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي : 2 / 149 .

مبحث الرَّفْع بالقسم

قال الخليل :**لا** يكون الرّفع بالقسم إلا بلام التَّأْكِيد وذلك كقَوْلهم : لعمرالله ولعمرك[1]. واستشهد الخليل في هذه المسألة بقول ابن دريد الأزدي :

لعمر أَبِيك الْخَيْر مَا رَهْط خندف * تدافعهم عَنْك الرماح المداعس** [1]

والشّاهد في البيت دخول لام التّأكيد على القسم(لعمر أبيك) فصار مرفوعاً [3].

قال المبرّد : هذه الأسماء إنّما دخلها معنى القسم لمعان تشتمل عليها ومن تلك الأسماء قولك : لعمرك لأفعلنّ [4]. كما استشهد الخليل بقول لبيد :

لَعَمْرُكَ ما تَدْري الطَوارِقُ بالحصى * ولا زاجِراتُ الطيرِ ما الله صانِعُ** [5]

والشّاهد في البيت رفع (لعَمرُك) ؛ لأنّه شبّه لامه بلام الخبر [6].

قال الزجّاجي : (عمرك) قسمٌ واللام عارية زائدة ، وهي لام الابتداء مُعَرّاة من معنى الجواب وذلك أنّ قولك : لعمرك قسمٌ ومحال أن يُجاب القسمُ بالقسمِ [7].

وذكر ابنُ جني أنّ العربَ عقدت جملة القسم من المبتدأ والخبر كما عقدتهما من الفعل والفاعل فقالت : لعمرك لأ قومنّ ، ولأيمن الله لأذهبنّ ، فـ(عمرُك) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير: لعمرُك ما أحلف به وقولك : لأقومنّ جواب القسم وليس بخبر المبتدأ ، ولكن صار طول الكلام بجواب القسم عوضًا من خبر المبتد[8].

وعلّل الزّمخشري التخفيف في القَسَم لكثرته في كلامهم إذ أكثروا التصرّف فيه على ضروبٍ شتّى ومن ذلك حذف الفعل في (بالله) ، والخبر في(لعمرك وأخواته) والمعنى

1- ينظر الجمل في النحو للخليل : 163 .
2- البيت نسبه الخليل إلى أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي . يُنظر الجمل في النحو للخليل : 163 .
3- ينظر المصدر السّابق ، الصفحة نفسها .
4- ينظر المقتضب للمبرّد : 2 / 325 .
5-البيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري . يُنظر جمهرة أمثال العرب للقرشي : 93 .
6- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 164 .
7- يُنظر كتاب حروف المعاني للزجاجي : 42 – 67 ، وسر صناعة الإعراب لابن جني : 1 / 383
8- يُنظر اللمع في العربية لابن جني : 186 – 187 .

لعمرك ممّا أقسم به ، والعَمر والعُمر واحدٌ ، إلا أنّهم خصّوا القسم بالمفتوح لإيثار الأخف فيه ، وذلك لأنّ الحَلفَ كثيرُ الدور على ألسنتهم ، [1].

1- ينظر المفصّل و الكشّاف للزّمخشري : 482 ، 2 / 586 .

مبحث الرَّفْع بشكل النَّفْي

وَاستشهد الخليل بقَول الشَّاعِر :

فلا أبَ وابناً مِثْلُ مَرْوانَ وابنِهِ * إذ هو بالمَجْد ارْتَدى وتأَزَّرَا** [1]

والشاهد في البيت قوله : (فلا أب وابنا) حيث عطف ، ابنا بالنّصب على اسم (لا) النّافية ويجوز فيه الرّفع أيضاً عطفا على محل (لا) واسمها ، ومحلهما الابتداء[2].

وأوضح أبو علي الفارسي أنّ الحمل على الموضع هنا يُعدُّ أقبح منه في غير هذا الموضع ؛ لأنّك عندما عطفت بالنّصب فقد أنبأت أنّه منصوب، فإذا رفعته بعد ذلك كان قبيحاً ، لأنّك كأنّك حكمت برفعه بعد ما حكمت بنصبه، وهذا عندي أقبحُ من أن تُحمل الأسماء المبهمة على المعنى ثم ترجع إلى اللفظ [3] .

واسم (لا) إن وُصفَ فيه ثلاثة أوجه : النّصب بالتنوين، تقول : لا رجل ظريفًا عندك، وبغير تنوين ، تقول : لا رجل ظريف عندك ، والرّفع بالتنوين لا غير تقول : لا غلام ظريف عندك ، وتثنّى بالنون ، فتقول : لا غلامين ولا جاريتين عندك وتقول : لا رجل أفضل منك ، حيثُ ترفع أفضل ؛ لأنّه خبر(لا) كما يرتفع خبر إنّ[4] . كما استشهد الخليل في هذا المبحث بقَول أنس بن العبّاس :

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّةً ***اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ[5].

والشّاهد فيه كما يراه الخليل : تنوين الاسم الثاني ؛ لأنّ خلة مع نشب لم تُجعل اسما واحدا ووقع بينهما (اليوم) وكانت الواو للعطف لا للنفي ؛ لأنّ موضع نشب نصب [6].

1- البيت من الطويل، قال العيني: رجل من بني عبد مناة . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 3 / 111 .

2- يُنظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 437 .

3- يُنظر المسائل البصريات لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ) ، تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، 1405 هـ - 1985 هـ ، ط1 : 1 / 490 – 491 .

4- يُنظر توجيه اللمع لابن الخبّاز : 161 .

5- البيت من السّريع لأنس بن العباس ، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، وقيل لسلامان بن قضاعة يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 4 / 399 .

6- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 166 .

يقول سيبويه :"وتقول : لا رجل ولا امرأة يا فتى إذا كانت (لا) بمنزلتها في ليس حين تقول : ليس لك لا رجل ، ولا امرأة فيها"[1].

ويرى ابنُ جني أنّ (لا) تنصب النّكرة بغير تنوين، ما دامت تليها وتُبنى معها على الفتح كـ(خمسةَ عشرَ)، تقول:لا رجلَ في الدار، ولا غلامَ لَك ، أمّا إذا تمّ الفصل بينهما فبطل عملها ، كقولنا : لا لك غلامٌ ولا عندك جاريةٌ ، فإن عطفت وكرّرت (لا) جازت لك فيه عدة أوجه ، تقول: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، قال الله سبحانه وتعالى :﴿ **لا بَيْعٌ فِيهِ ولا خِلالٌ** ﴾[2]، ويجوز: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله [3].

ويُجوّز الزّمخشري رفع الاسم إذا كُرّر فإن جاء مفصولاً بينه وبين (لا) أو معرفة وجب الرّفع والتكرير كقولك : لا فيها رجل ولا امرأةٌ ، ولا زيد فيها ولا عمرٌو[4]

ومن شواهد الخليل أيضاً في هذا الباب قول ذي الرّمّة :

بها العِينُ والآرَامُ لا عِدَّ عندَها * ولا كَرَعٌ إلا المَغاراتُ والرَّبْلُ**[5].

والشاهد : عطف (كرع) على موضع (لا) وهي في موضع ابتداء [6].

قال سيبويه : " ومثل ذلك أيضا قول العرب: لا مثلَه أحدٌ، ولا كزيد أحدٌ. وإن شئت حملتَ الكلام على لا فنصبت" [7].

1- الكتاب : 2 / 285 .
2- سورة إبراهيم : من الآية (31) .
3- يُنظر اللمع في العربية لابن جني : 44 .
4- يُنظر المفصّل للزّمخشري : 110 .
5-البيت من الطويل وهو لذي الرّمة . يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 6 / 185 .
6- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 332 .
7- الكتاب : 2 / 292 .

كما استشهد الخليلُ بقول الآخر :

هذا وَجدُّكم الصَّغَار بعيْنِهِ* لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أَبُ** [1].

وفي رواية ثانية قول الشّاعر: **هذا لعَمْرُكُم الصَّغارُ بعينِهِ ***[2].

والشّاهد فيه : "(ولا أبُ) حيث جاء مرفوعًا، ورفعه على أحد الوجهين اللذين ذكرهما الشارح؛ ويجوز فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس) ، و (أب) اسمها، وخبرها محذوف "[3].

وفي هذه المسألة يقول ابنُ السرّاج : " والأجود أن تعطِفَ على اللفظ فتقول : لا حولَ ولا قوةٌ هذا إذا جعلت (لا) الثانية مؤكّدة للنفي ولم يقدر أنّك ابتدأت النّفي بها فإن قدّرت ذلك كان حكمها حكم الأول فقلت : لا حولَ ولا قوةَ ، وإن شئت عطفت على الموضع "[4].

وجوّز النحاةُ فتح الأوّل في قوله :(لا أمَّ) ، ورفع الثّاني في قوله :(ولا أبٌ) ، كما في البيت الذي قبله حيثُ نصب (عدَّ) ، ورفع (كرعٌ) [5].

ويرى عبّاس حسن أنّ الرّفع في قوله : (ولا أبُ) يحتمل ثلاثة أوجه ، الأول: أن تكون (لا) زائدة مهملة وأبُ مبتدأ مرفوع وخبره محذوف قد يكون تقديره (ولا أبُ لي) والثاني: أن تكون (لا) نافية عاملة محل ليس وأب اسمها، وخبرها محذوف أيضًا تقديره (لي)، والثالث: أن يكون (أب) معطوف على محل (لا) الأولى مع اسمها و (لا) الثانية زائدة، لتأكيد النفي [6] .

1- البيتٌ من الكامل ، واختلف في نسبته فقيل : لرجل من مذحج، وقيل: لهمّام بن مرّة، وقيل: لرجلٍ من بني عبد مناة، وقيل: لهُنّى بن أحمر، وقيل: لضمرة بن ضمرة، وقيل: لزرافة الباهليّ. و (العَمْر)بفتح فسكون: الحياة. و(الصّغار)الذل والهوان . يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 1 / 492 .

2- يُنظر المعجم المفصّل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 1 / 147 .

3- اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 1 / 492 .

4- الأصول في النحو لابن السرّاج : 1 / 386 .

5- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 166 ، و أوضح المسالك لجمال الدين بن هشام الأنصاري: 2 / 16 .

6- يُنظر النّحو الوافي لعباس حسن: 1/ 698 - 699.

ويستشهد الخليل كذلك بقول الرّاعي النّميري :

ما إن صَرَمْتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً ***لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ [1]

وفي روايتين أخريين لصدر البيت قول الشّاعر:

وما هَجرْتُكِ، حَتَّى قُلتِ مُعْلِنَةً **

وما صَرَمتُكِ حَتَّى قُلتِ معلِنَةً** [2]

الشّاهد في بيت الرّاعي (لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ) حيثُ رفع الاسمَ الواقعَ بعد (لا) الأولى ؛ على أنّها ملغاة ؛ ورفع الاسم الواقع بعد (لا) الثّانية على أنّها زائدة والاسم بعدها معطوفٌ على الاسم الّذي بعد (لا) الأولى؛ أو على أنّها ملغاة، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء أمّا الخبره فهو محذوف [3] .

قال الخليل :"بِمَعْنى لَيْسَ نَاقَة لي "[4] ، وَمثله أيضاً قَول الله تعالى :﴿ **لا لَغْوٌ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمٌ** ﴾[5] .

والنحاة يُسمّون (لا) النافية للجنس بـ(لا التبرئة) ؛ لأنّها بسبب نفي معنى الخبر عن الاسم كأنّها برّأت الاسم من الاتصاف بمضمون الخبر [6].

وجوّزوا في (لا) واسمها إذا تكرّر في جملة التركيب خمسة أوجه ؛ وذلك لأنّه يجوز في الاسم الأوّل وجهان : الفتح والرّفع ، فإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه : الفتح والرّفع ، والنّصب [7] .

1- البيت من البسيط للرّاعي النّميري وعجُز البيت مثلٌ يُضرب عند التبرّئ من الأمر والتخلي عنه . يُنظر شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شُرّاب : 2 / 306 .

2- يُنظر شرح المفصّل لموفق الدين بن يعيش : 2 / 111 ، والمعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب : 6 / 275 .

3- يُنظر اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 1 / 493 .

4- الجمل في النّحو للخليل : 166 .

5- سورة الطور: من الآية (23) .

6- شرح الرّضي على الكافية للأستراباذي : 1 / 67 .

7- شرح شذور الذهب لابن هشام : 112 – 113 .

مبحث الرَّفْع بـ(هَل) وَأَخَوَاتهَا من حُرُوف الرّفْع

واستشهد الخليل بقول الشاعر :

قَالَتْ ألاَ لَيْتَما هَذا الحَمَامُ لنا * إلى حَمَامَتِنَا أوْ نصنَ ْفُه فَقَد**[1]

"والشّاهدُ فيه : (الحمام) يروى بالنّصب على الإعمال، وبالرّفع على الإهمال"[2] .

أوضح الخليلُ أنّ العامل في رفع (الحمام) في البيت الشّاهد قوله : (هذا) و(ليت) لم تعمل في هذا الموضع ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه [3].

بينما يرى الزّمخشري أنّ الإعمال في كأنّما ولعلّما وليتما أكثر منه في إنّما وأنّما ولكنّما واستشهد ببيت النابغة وقال إنّه رُوي على وجهين [4] .

وبيّن ابنُ خشّاب أنّ الرفع على أنّ (ما) فيه كافةٌ ، والنّصب على أنّها زائدة [5] .

وهذا ما ذهب إليه ابنُ هشام فعنده أيضاً أنّ البيت يُروَى على وجهين : بنصب الحمام ورفعه على الإعمال والإهمال وذلك خاص بليت ، أمّا الإهمال فلأنّهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية [6] .

وذكر السيوطي أنّ ليت تُوصل بـ(ما) فيجوز إبقاء إعمالها وإهمالها[7] .

ولم يختلف البغدادي عمّا ذهب إليه باقي النحاة بقوله أنّ ليت إذا اتصلت بها (ما) جاز أن تعمل وأن تُلغى ، وقد رُوي هذا البيت بالوجهين والإلغاء أكثر[8] .

1- البيت من البسيط ، وهو من معلقة النابغة الذبياني . يُنظر المعجم المفصّل لإميل بديع يعقوب : 2 / 421
2- اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 2 / 564 .
3- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 168 ، والكتاب : 2 / 137.
4- يُنظر المفصّل للزمخشري : 390 .
5- يُنظر المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب : 1 / 171 ــ 231 .
6- يُنظر شرح شذور الذهب لابن هشام : 362 .
7- يُنظر الهمع للسيوطي : 1 / 519 .
8- يُنظر خزانة الأدب للبغدادي : 10 / 272 .

كما استشهدَ الخليلُ أيضاً بقول قيس بن ذريح :

تَحِنُّ إِلَى ليلى وَأَنت تركتهَا * وَكُنْتَ علَيْها بالمَلا أَنْتَ أَقْدَرُ** [1]

والرّواية الثانية لصدر البيت قوله : **تُبَكّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها ***** [2]

الشاهد في بيت قيس بن ذريح : جعل (أنت) مرفوعا بالابتداء و(أقدر) خبره والجملة خبر كان [3] .

قال الخليل : " رفع (أقدر) بـ(أَنْت) وَلم يلْتَفت إِلَى كَانَ ؛ لأَنَّهُ يجب أَن يكون لأَنْت خبرٌ وعَلى هَذَا يقْرَأ من يقْرَأ هَذَا الْحَرْف فِي قوله تعالى:﴿ **فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ** ﴾[4]، رفع الرَّقِيب بـ(أَنْت) فَكل مُضْمر يجعلونه مُبْتَدأ ويرفعون مَا بعده على خبر الْمُبْتَدَأ "[5] .

وَمثل ما سبق قوله تعالى : ﴿ **إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا** ﴾[6]، حيثُ يرى الخليل أنّ رفع (أقل) عند البعض بـ(أَنا)، بينما يرى سيبويه أنّ الضمير (أنا) في الآية الكريمة السابقة قد يكون فصلاً أو صفة [7] .

وعلّل ابنُ يعيش الرّفع في (أقدر) ؛ لأنّ القافية مرفوعةٌ ، والذي يُفارِق به المبتدأُ الفصلَ هنا أنّ الضمير إذا كان مبتدأٌ، فإنه يُغيّر إعرابَ ما بعده فيرفعُه على أنّه خبر المبتدأ وإذا كان فصلاً، لا يُغيّر الإعرابَ عمّا كان عليه، بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجودًا [8] .

1- البيت من الطويل لقيس بن ذريح . وفي التذييل قوله : "نحنُ" . يُنظر جمل الخليل : 169 ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي : 2 / 303 .
2- يُنظر المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب : 3 / 244 .
3- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 167 .
4- سورة المائدة : من الآية (117) .
5- الجمل في النحو للخليل : 169 .
6- سورة الكهف : من الآية (39) .
7- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 169 ، والكتاب : 2 / 392 .
8- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 2 / 333 .

وبيّن أبو حيّان الأندلسي أنّ فائدة الفصل عند جمهور النحويين إعلامُ السامع أنّ ما بعده لا يكون نعتًا مع التوكيد بل تكمن فائدته في الاختصاص [1] .

ومن ضمن شواهد الخليل في هذه المسألة كذلك قول الشّاعر :

إنّي إذا مَا كَانَ أَمر مُنكر * وازدحم الْوِرْد وضاق الْمصدر**

وجدتني أَنا الربيسُ الأَكْبَرُ *[2]**

والشاهد في الرّجز قوله : وجدتني أنا الربيس ، حيث جعل ضمير (الفصل) (أنا) مبتدأ وأخبر عنه ، والأكثر إلغاؤه ، وتسليط الناسخ على ما بعده فيكون الربيس : مفعولا ثانيا ، وضمير الفصل يكون بين كان وأخواتها وأسمائها وأخبارها وبين المفعول الأول لظنّ وأخواتها، والمفعول الثاني [3] ، وهذا مذهب الخليل الذي اعتبر أنّ (الربيس) هي خبر للمبتدأ بينما (الأكبر) صفة للربيس [4] .

ومن شواهد الخليل في هذا الباب أيضاً قول شقيق الباهلي :

أتوعدني بقومك يَا بن حجل * أشابات تخالون العبادا**

وَنِعما جمعت حصن وَعَمْرو * وَمَا حصن وَعَمْرو والجيادا [5]**

والرّوايةُ الثّانية للبيتين قوله :

أتوعِدُني بقومِكَ يا بْنَ جَحْلٍ * أشاباتٍ يُخالُونَ العِبادا**

بما جَمَّعْتَ مِن حَضّنٍ وعَمْروٍ* وما حَضنٌ وعَمْروٌ والجيادا [6]**

الشاهد في بيتي الباهلي : نصب (الجياد) ؛ لأنه مفعول معه، والعامل فيه مقدر محذوف تقديره: وما يكون حضن وعمرو والجيادا ، معناه مع الجياد [7] .

1- يُنظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي : 2 / 303 .
2 - الرّجز بلا نسبة . والربيس: الشجاع والداهية. يقال: داهية ربساء ، أي : شديدة . يُنظر الصحاح للجوهري مادة (ربس) : 3 / 933 شرح الشّواهد الشّعريّة لمحمد حسن شُرّاب : 1 / 455 .
3- يُنظر المصدر السّابق ، الصفحة نفسها .
4- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 169 .
5- البيتان لشقيق بن جزء بن رياح الباهلي يرد على جحل بن نضلة الباهلي . و الأُشَابات: الأخلاط من الناس وهي جمع أشابة بالضم . يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شرّاب : 1 / 360
6- يُنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 1 / 135
7- يُنظر المصدر السّابق : 1 / 136 .

كما استشهد الخليل ببيت أسامة بن الحارث :

وَمَا أَنَا وَالشَّرَّ فِي مَتْلَفٍ * يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ** [1]

والرّواية الثّانية للبيت قوله :

فما أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ * يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ** [2]

والشّاهد فيه قوله : (والسّير) حيث انتصب بالفعل المحذوف ، أي: ما تصنع والسّير؛ ويجوز الرّفع على أنْ تكون الواو عاطفة [3] .

وذكر الخليل أنّهُ عند مجيئهم بالحروف الَّتِي ترفع لمْ يتكلموا فِيهَا إلا الرّفْع مثل قَوْلك : مَا فعلت أَنْت وَزيد ، مَا أَنْت والأسد لَو لَقيته ؟ ، وَأمّا هَذَا وأشباهه فهم ينصبون بهَا خبر الْمعرفَة ويرفعون خبر النّكرَة والْعَرَب إِذا طَال كَلامهم بِالرَّفْع نصبوه كَمَا يَقُولُونَ : هَذَا فَارسٌ على فرسٍ لَهُ ذنوبًا . نصب ذنوبًا لما تبَاعد من فرس ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ : هَذَا رجل مَعَه صقر صائدًا بِهِ [4].

ويرى ابنُ جني أنّه قد يُحذفُ المبتدأ تارةً نحو: هل لك في كذا (وكذا) أي: هل لك فيه حاجة أو أرب ؟ [5].

وأوضح ابنُ يعيش أنّ قولك : (ما أنت وزيدٌ) ، و(كيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ) فالرفعُ ها هنا هو الوجهُ ؛ لأنّه ليس معك فعلٌ ينصِب . ولا يمتنع عطفُه على ما قبله ؛ لأنّ الذي قبله ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ ، فيجوز العطف عليه، فلذلك كان الوجه الرفعَ [6].

1- البيتٌ من المتقارِب، وهو لأُسامة بن الحارث بن حبيب الهذليّ . يُنظر شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النحويّة لمحمد حسن شُرّاب : 2 /51 ، و شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 445 .

2- يُنظر المعجم المفصّل في شواهد العربيّة لإميل يعقوب : 4 / 165 .

3- اللمحة في شرح الملحة لابن الصّائغ : 1 / 371 .

4- يُنظر الجمل في النحو للخليل : 170 ــ 171 .

5- يُنظر الخصائص لابن جني : 2 / 362 .

6- يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 446 .